

M E A K-Weekly Economic Report
Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي
الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant



م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2023/441

الدين العام للولايات المتحدة الأمريكية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 30 تموز، 30 July 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 426

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant



موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant



لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي،

ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات

المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة

الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/441 التخصصي
الدين العام للولايات المتحدة الأمريكية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 30 تموز، 30 July 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 441

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Weekly Economic Report No. 441

Link to download the report as a PDF:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics, economists, decision-makers and followers, to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 441

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصريف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/441 التخصصي

الدين العام للولايات المتحدة الأمريكية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 30 تموز، 30 July 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 441

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

- 1 - الدين العام للولايات المتحدة..... 5
- 2 - التقييم والتقدير، حسابات الحكومة والحسابات العامة 12
- 3 - المعالجة المحاسبية:..... 14
- 4 - استبعاد الالتزامات المضمونة 17
- 5 - قياس نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 19
- 6 - حساب التغير السنوي في الديون 22
- 7 - أسعار الفائدة الحقيقية السلبية..... 24
- 8 - تحويل الاحتياطي الكسري إلى صيرفة احتياط كاملة 25
- 9 - معايير الخزنة عند الوصول لسقف الدين..... 28
- 10 - ملكية الدين..... 30
- 11 - التنبؤ بالدين، تنبؤ مكتب الميزانية بالكونغرس 2018-2028 34
- 12 - توجهات على المدى الطويل 35
- 13 - المخاطر على النمو الاقتصادي..... 39
- 14 - خطر التضخم..... 40

- 15 - تعريف الدين العام.....42
- 16 - تعرف إلى أكبر 5 دائنين للولايات المتحدة.. اليابان تزيح الصين
من المركز الأول.....44
- 17 - التكافؤ بين الأجيال.....49
- 18 - المالكون الأجانب لسندات الخزنة الأمريكية.....52
- 19 - المستويات التاريخية لسقف الدين.....53
- 20 - قراءة في الموازنة الحكومية الأمريكية لعام 2023.....54

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/441 التخصصي

الدين العام للولايات المتحدة الأمريكية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 30 تموز، 30 July 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 441

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry



1 - الدين العام للولايات المتحدة

الدين العام الأمريكي United States public debt، هو ويطلق عليه عادة الدين العام National debt / هو إجمالي الأموال التي تدين بها الحكومة الفدرالية للولايات المتحدة إلى حملة صكوك الدين الأمريكي.

يتضمن الدين القومي الإجمالي على مكونين: [1]

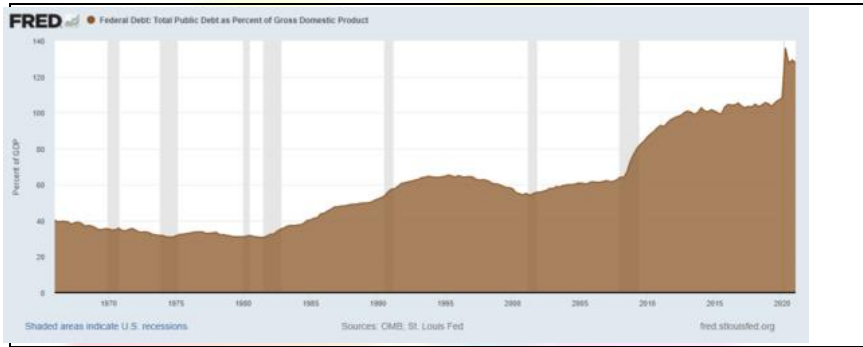
"الديون لدى العامة" - مثل سندات الخزنة التي يحملها المستثمرون خارج الحكومة الفدرالية، ومن بينهم الأفراد، المؤسسات، نظام الاحتياط الفدرالي، الحكومات الأجنبية، الولاية والمحلية.

"ديون الحسابات الحكومية" أو "الدين الحكومي" - وهو عبارة عن سندات الخزنة غير القابلة للتسويق ضمن حسابات البرامج التي تديرها الحكومة الفدرالية، مثل صندوق ائتمان الضمان الاجتماعي. تمثل الديون التي تحتفظ بها الحسابات الحكومية الفوائض التراكمية، بما في ذلك أرباح الفوائد، للبرامج الحكومية المختلفة التي تم استثمارها في سندات الخزنة. بصفة عامة، تتزايد الديون الحكومية نتيجة للإنفاق الحكومية، والانخفاض من الضرائب أو الإيرادات الأخرى، والتي تتقلب خلال العام المالي. [2]

تاريخياً، كان الدين العام للولايات المتحدة يعتبر حصة في الناتج المحلي الإجمالي، تزيد أثناء الحروب والكساد، ثم تنخفض. قد تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الفائض الحكومي أو بسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم. على سبيل المثال، بلغ الدين الذي يملكه العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ذروته بعد الحرب العالمية الثانية (113% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1945)، لكنه انخفض بعد ذلك على مدى السنوات الـ35 التالية. في العقود الأخيرة، أدت التركيبة السكانية (ارتفاع الشيخوخة) وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية إلى القلق بشأن الاستدامة طويلة الأجل للسياسات المالية للحكومة الفدرالية. [3] إن المبلغ الإجمالي الذي يمكن للخزينة اقتراضه محدود بسقف الدين الأمريكي. [4]

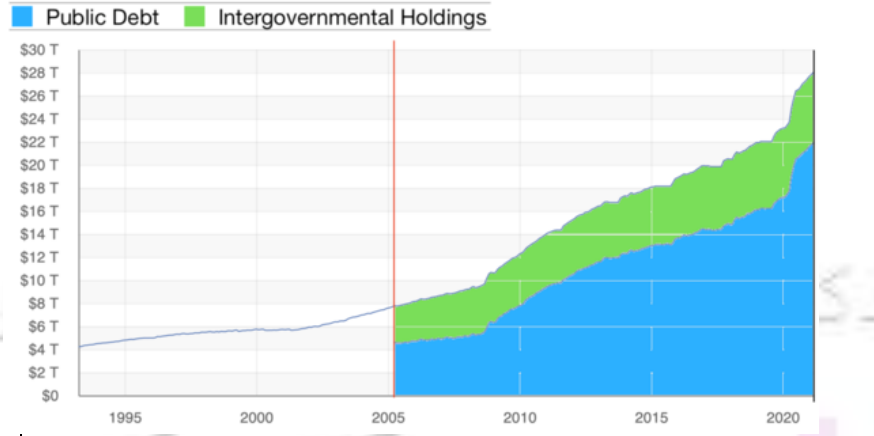
اعتباراً من 13 أبريل 2020، وصل الدين الفدرالي المملوك للعامة إلى 18.2 تريليون دولار وبلغ الدين الحكومي 6.0 تريليون دولار، ليصل إجمالي الدين العام 24.2 تريليون دولار. [5][6] في نهاية 2019، كان الدين المملوك للعامة حوالي 79.2% من ن.م.إ، [7][8] وكان حوالي 37% منه مملوكاً لأجانب. [9] لدى الولايات المتحدة أكبر دين خارجي في العالم. عام 2017، احتلت الولايات المتحدة الترتيب 43 من حيث معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في قائمة تضم 207 بلداً. [10] حسب تنبؤات مكتب الميزانية بالكونغرس في أبريل 2018، سيرتفع الدين المملوك للعامة بما يقارب 100% من ن.م.إ. بحلول عام 2018، وقد يصل لأعلى من ذلك إذا استمرت الحكومة الفدرالية في تطبيق سياساتها المالية الحالية. [11]

بسبب جائحة فيروس كورونا، سن الكونغرس بطلب من الرئيس ترمب قانون المساعدة، الإغاثة والأمن الاقتصادي لفيروس كورونا (CARES) في 18 مارس 2020. قدرت لجنة الميزانية الفدرالية المسؤولة أن عجز الميزانية للسنة المالية 2020 سيصل إلى 3.8 تريليون، أو 18.7% من ن.م.إ، الأعلى في تاريخ الاقتصاد الأمريكي. [12]



الدين العام للولايات المتحدة كنسبة من ن.م.إ.

1993 - 2021 | Complete Table (as of March 2021)



الدين العام للولايات المتحدة، الحكومي والمملوك للعامة.

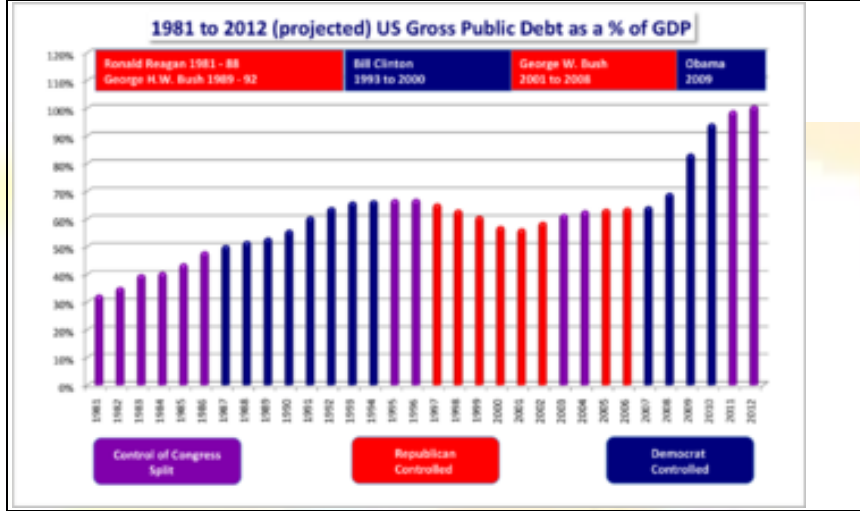
يجب عدم الخلط بين عجز ميزانية الحكومة الفدرالية والعجز التجاري، والذي يشير إلى الفرق بين صافي الصادرات والواردات. كما تقوم

الحكومات المحلية وحكومات الولايات بإصدار سلسلة السندات المالية المحلية على مستوى الولايات، وهي ليست جزءا من دين الحكومة الأمريكية. [13] يظهر العجز في الأموال النقدية أكثر منه في المستحقات، بالرغم من أن عجز المستحقات يعطي معلومات أكثر على التنبؤات المدى الطويل للعمليات السنوية الحكومية. [14]

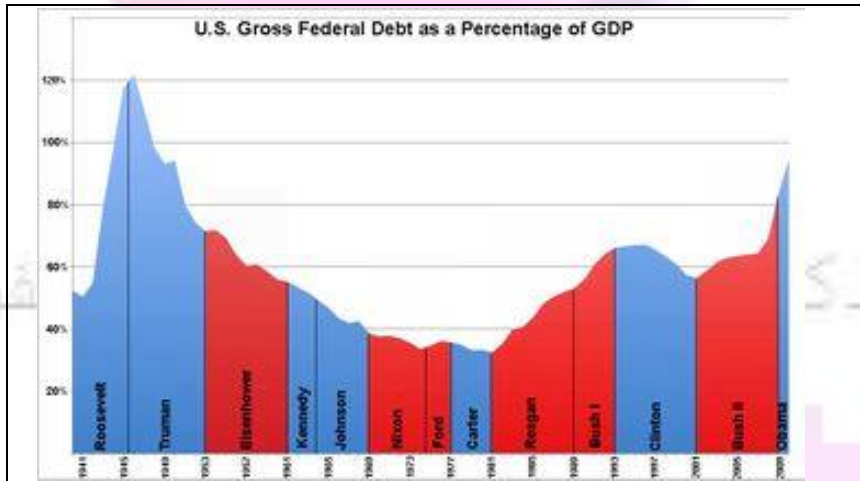
يشير الفائض أو العجز الحكومي السنوي إلى الفرق النقدي بين المبالغ المحصلة والمنفقة من قبل الحكومة مع تجاهل التحويلات الحكومية الداخلية. يزيد أو ينخفض إجمالي الدين العام كنتيجة لفائض أو عجز الميزانية الموحدة. ومع ذلك، فإن هناك بعض الإنفاق (اعتمادات كلية) تضاف إلى إجمالي الدين لكن يتم استبعادها من العجز. زاد إجمالي الديون عن \$500 بليون لكل سنة منذ سنة 2003، ثم بزيادة 1 ترليون في سنة 2008، ثم 1.9 ترليون في سنة 2009، و1.7 ترليون دولار في 2010. [15] جنبا إلى جنب مع العجز في الميزانية، فقد كان الدين العام أحد الأسباب التي قدمتها ستاندرد أند پورز لخفض ترتيب الولايات المتحدة في توقعات الإئتمان في 18 أبريل 2011. [16]



الدين العام للولايات المتحدة الذي يملكه العامة، كنسبة من ن.م.إ، من 1790 حتى 2013، مع توقع حتى 2038.



الرسم البياني الدين العام الإجمالي للولايات المتحدة بين 1981 و2012 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، الأعمدة الملونة تشير للحزب المتحكم في الكونغرس. أعلى المخطط، المصطلحات الرئاسية المحددة للمساعدة في التحليل.



الرسم البياني الدين العام الإجمالي للولايات المتحدة بين 1981 و2012 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي،

وُجد الدين العام للولايات المتحدة منذ تأسيسها. ونشأت الديون أثناء الحرب الثورية الأمريكية وبموجب مواد الاتحاد الكونفدرالي أُعلن عن أول قيمة سنوية معلنة والتي بلغت 75.463.476.52 دولار في 1 يناير 1791. من 1796 إلى 1811 حدث 14 فائض وعجزين. وحدثت أول طفرة في الدين بقيام حرب 1812. في العشرين سنة الأولى عقب حرب 1812، 18 الفائض were experienced وسددت الولايات المتحدة 99.97% من ديونها.

وقعت الطفرة الثانية في النمو الهائل للديون بسبب قيام الحرب الأهلية. ووصلت قيمة الدين العام 65 مليون دولار في عام 1860، ولكنها تجاوزتها إلى 1 بليون في عام 1863 ووصل إلى 2.7 بليون في أعقاب الحرب. في الـ47 عام التالية عادت الحكومة الأمريكية لإدارة الفوائض في وقت السلم لتحقيق 36 فائض و11 عجز فقط. أثناء هذه الفترة تم سداد 55% من هذه الديون.

وبمجيء الحرب العالمية الأولى كانت الفترة التالية لطفرات النمو للدين الأمريكي حيث وصل في نهايتها إلى 25.5 بليون دولار. وأعقبها تحقيق فائض وانخفاض إجمالي الدين بنسبة 36%.

سُنت البرامج الاجتماعية أثناء الكساد الكبير وتراكمت وارتبكت أثناء الحرب العالمية الثانية في فترات رئاسة روزفلت وترومان في الثلاثينيات والأربعينيات مما أدى لأكبر زيادة - 16 ضعفاً - في إجمالي الدين العام من \$16 بليون دولار في عام 1930 إلى 260 بليون في عام 1950. عندما تسلم روزفلت الرئاسة في عام 1933، كان الدين العام 20 بليوناً؛ ما يعادل 20% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة،

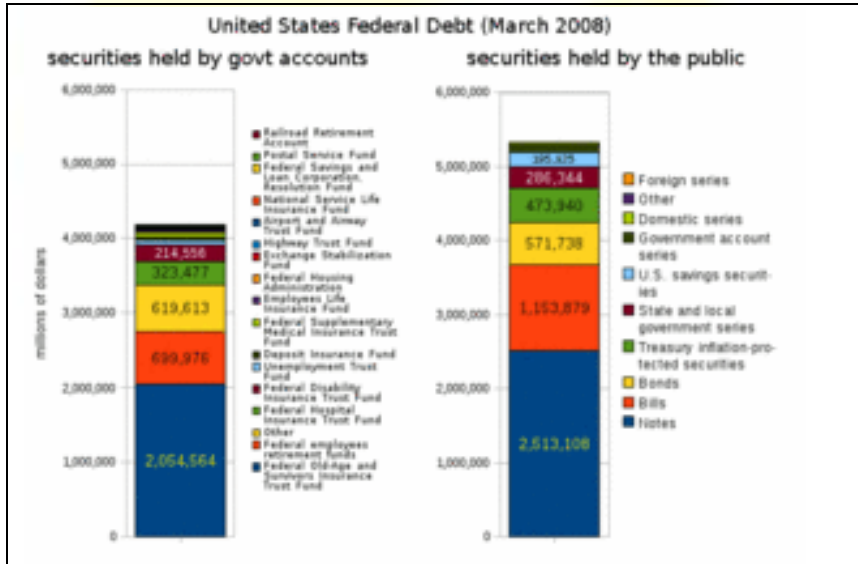
وفي فترة رئاسته الأولى، حققت إدارة روزقلت عجوزات سنوية كبيرة ما بين 2 و5% من الناتج المحلي الإجمالي. فبحلول عام 1936، تزايد الدين العام ليصل إلى 33.7 بليون أي ما يعادل 40% من الناتج المحلي الإجمالي. [17]

ثم في أعقاب هذه الفترة، تماثل إجمالي الدين العام تقريبا مع معدل التضخم حيث تضاعف ثلاث مرات من 260 بليون دولار في عام 1950 إلى حوالي 909 بليون في عام 1980. وتضاعفت القيمة الاسمية اجمالي الدين بأربع مرات أثناء رئاسة ريغان وبوش من عام 1980 إلى 1992. وتضاعف صافي الدين العام حسب القيمة الاسمية. ارتفع صافي الدين العام حسب القيمة الاسمية للدولار ثم انخفض بين عامي 1992 و2000 من 3 تريليون في عام 1992 إلى 3.4 تريليون في عام 2000. أثناء ادارة الرئيس جورج دبليو بوش، ازداد اجمالي الدين العام من 5.7 تريليون في عام 2001 إلى 10.7 تريليون في ديسمبر 2008. [18] تحت رئاسة باراك اوباما، ازداد الدين من 10.7 تريليون إلى 14.2 تريليون دولار في فبراير 2011. [19]

منذ أن بدأ الاقتصاد الأمريكي في النمو بعد عامين تقريبا من الحرب العالمية الثانية، ارتبط حجم الدين العام بالاقتصاد (أي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) كمفتاح قياس آخر. وارتفع الناتج المحلي الاجمالي مرتبطا باجمالي الدين إلى أكثر من 100% نتيجة لنفقات الحرب العالمية الثانية ثم انخفض مرة أخرى، ليرتفع في الثمانينيات كجزء من الحرب الباردة ومرة أخرى بسبب الركود الاقتصادي والقرارات السياسية في أوائل القرن الحادي والعشرين.

أثناء السبعينيات، انخفض الدين العام من 28% إلى 26% من الناتج المحلي الاجمالي. ثم أثناء الثمانينيات ارتفع إلى 41% من الناتج المحلي الاجمالي. وفي التسعينيات، ارتفع ليصل إلى 50% ثم انخفض إلى 39% و40% و62% بنهاية السنة المالية العقد. ثم من 2000-2008، عاد ليرتفع من 35% إلى 40% وإلى 62% بحلول السنة المالية 2010. [20]

2 - التقييم والتقدير، حسابات الحكومة والحسابات العامة



Detailed breakdown of government holders of treasury debt and debt instruments used of the public portion

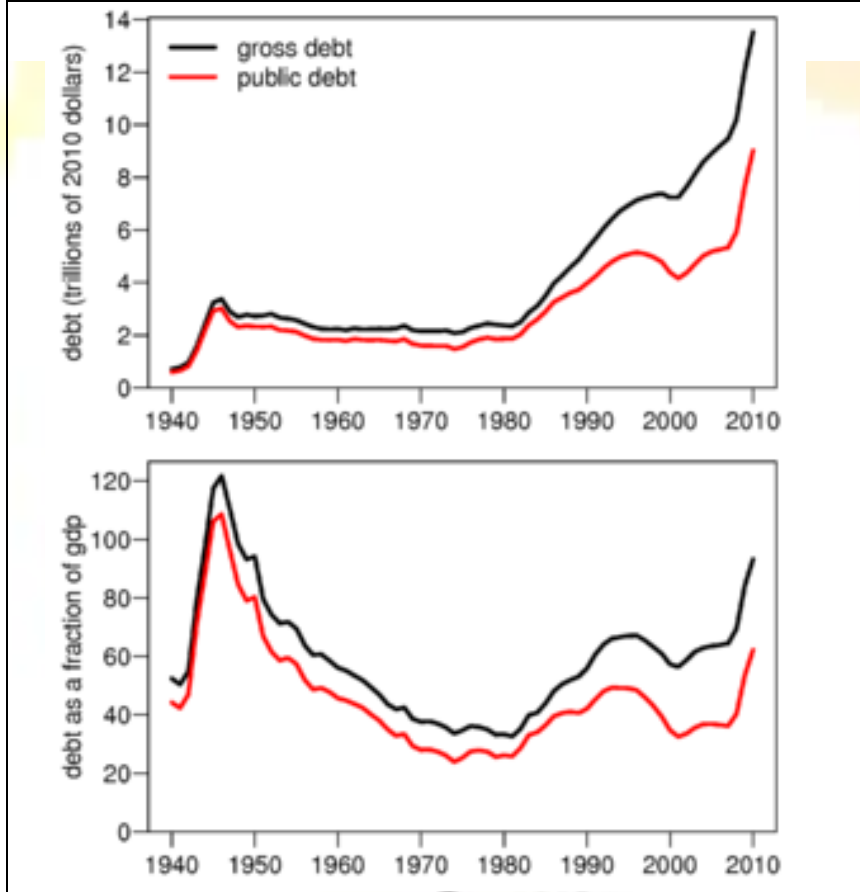
اعتباراً من 31 ديسمبر 2018، كان الدين المملوك للعام 16.1 تريليون دولار والديون الحكومية 5.87 تريليون دولار، بإجمالي 21.97 تريليون دولار. [21] كان الدين المملوك للعمامة يبلغ حوالي 77%

من ن.م.إ. عام 2017، ليضع الولايات المتحدة في الترتيب 43 كصاحبة أعلى دين عام في العالم. [10] كانت تنبؤات مكتب الميزانية بالكونغرس في أبريل 2018 أن يرتفع معدل الدين العام مقابل ن.م.إ. لما يقارب 100% بحلول 2028، وقد يصل لأعلى من ذلك إذا ما استمرت الحكومة الفدرالية في تطبيق سياساتها المالية. [11]

كما يمكن تصنيف الدين القومي إلى سندات مالية قابلة للتسويق أو غير قابلة للتسويق. معظم السندات المالية القابلة للتسويق هي سندات، فواتير، وصكوك خزانة يحملها مستثمرون وحكومات عالمية. السندات المالية الغير قابلة للتسويق تتألف بصفة رئيسية من "سلسلة حسابات حكومية" مملوكة لصناديق ضمان حكومي معينة مثل الصندوق الائتماني للضمان الاجتماعي، الذي كان يمثل 2.82 تريليون دولار في 2017. [22]

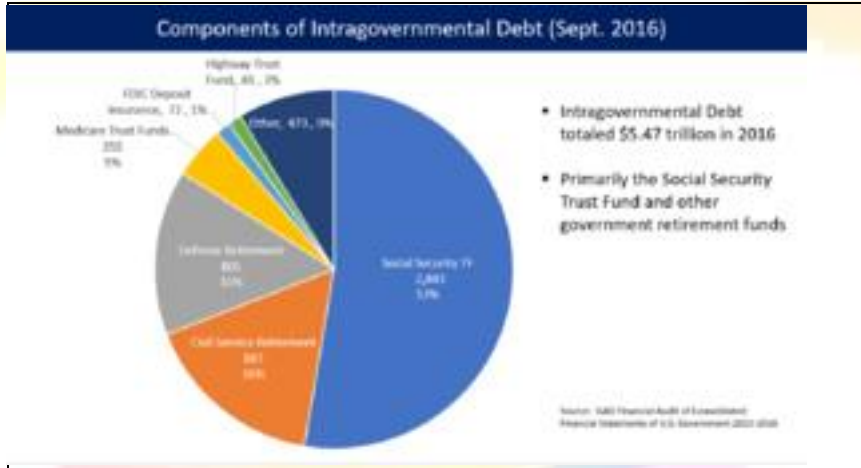
تمثل السندات المالية الغير قابلة للتسويق المبالغ المملوكة للمستفيدين من البرامج. على سبيل المثال، in the casupon receipt, but spent for other purposes. إذا استمرت الحكومة في إدارة العجز في أجزاء أخرى من الميزانية، فسيتعين على الحكومة إصدار الدين الذي يمتلكه العامة لتمويل الصندوق الائتماني للضمان الاجتماعي، مما يؤدي في الواقع إلى استبدال نوع من الدين بالآخر. [23] ومن ضمن أكبر حاملي الديون الحكومية الآخرين إدارة الإسكان الفدرالي، صندوق المؤسسة الفدرالية لضمان المدخرات والقروض والصندوق الفدرالي الائتماني للمستشفيات (مذكر). [بحاجة لمصدر]

3 - المعالجة المحاسبية:



الدين الأمريكي من 1940 حتى 2016. تشير الخطوط الحمراء إلى "الدين المملوك للعامة" وتشير الخطوط السوداء إلى إجمالي الدين القومي أو إجمالي الدين العام. الفرق هو "الدين الحكومي"، والذي يتضمن مخصصات البرامج الحكومية مثل الضمان الاجتماعي. المعادلة الموضحة: الدين القومي = الدين المملوك للعامة + الدين الحكومي. تُظهر اللوحة الثانية رقمي الديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة (القيمة الدولارية للناتج الاقتصادي الأمريكي لتلك السنة).

يتم تفريغ اللوحة العلوية بحيث يكون كل عام بالدولار حسب قيمته في
2010.



مكونات الدين الحكومي الأمريكي، بإجمالي 5.47 تريليون دولار في
سبتمبر 2016. يمثل هذا الدين بصفة رئيسية مخصصات متلقي الضمان
الاجتماعي وموظفي الحكومة الفدرالية المتقاعدين، بما في ذلك الجيش.
يتم الإبلاغ فقط عن الديون التي يحتفظ بها العامة كالتزام على البيانات
المالية الموحدة لحكومة الولايات المتحدة. إن الدين الذي تحتفظ به
الحسابات الحكومية هو أصل لتلك الحسابات ولكنه ملزماً للخزانة؛ يعوضوا
بعضهم البعض في البيانات المالية. [24]

وعادة ما يتم عرض الإيرادات والنفقات الحكومية بصيغة نقدية وليس
على اساس تراكمي، على الرغم من أن الأساس التراكمي قد يوفر معلومات
أكثر حول الآثار طويلة المدى للعمليات السنوية الحكومية. [25] عادة ما
يعبر عن الدين العام للولايات المتحدة كمعدل للدين العام مقابل الناتج
المحلي الإجمالي. قد ينخفض معدل الدين مقابل الناتج المحلي الإجمالي

نتيجة للفائض الحكومي وكذلك بسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي
والتضخم. [بحاجة لمصدر]

استبعاد التزامات فاني ماي وفردى ماك بموجب قواعد المحاسبة العادية، سيتم دمج الشركات المملوكة بالكامل في دفاتر مالكيها، ولكن الحجم الكبير لفاني وفردى جعل الحكومة الأمريكية مترددة في دمج فردى وفاني في دفاترها الخاصة. عندما طلب فردى ماك وفاني ماي الإنقاذ، أشار جيم نوسل، مدير ميزانية البيت الأبيض جيم نوسل، في 12 سبتمبر 2008، بداية إلى أن خطط ميزانيتهما لن تدمج دين GSE في الميزانية بسبب الطبيعة المؤقتة للتدخل المحافظ. [26] مع استمرار التدخل، بدأت تساؤلات النقاد في التزايد حول هذه المعالجة المحاسبية، مشيرين إلى أن التغييرات التي حدثت في أغسطس 2012 " makes them even more permanent wards of the state وتحول المخزون المفضل للحكومة إلى نوع دائم ومستمر من الأمن". [27]

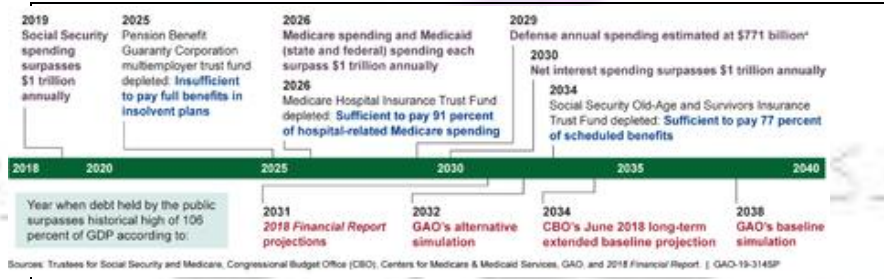
تسيطر الحكومة الفدرالية على مجلس الرقابة المحاسبية على الشركات العامة، والذي عادة ما ينتقد الممارسات المحاسبية غير المتسقة، لكنه لا يشرف على الممارسات المحاسبية لحكومته أو المعايير التي وضعها المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الفدرالية. التزامات الميزانية العمومية الداخلية والخارجية لهاتين المؤسستين المستقلتين تحت رعاية الحكومة بلغت أكثر من 5 تريليون دولار عندما conservatorship was put in place، تتألف بصفة رئيسية من ضمانات دفع الرهن العقاري وسندات الوكالة. [28] أدى الوضع المربك للمؤسسات المستقلة

لكنها خاضعة لسيطرة الحكومة" الـGSEs دفع المستثمرين من حاملي الأسهم التقليدية القديمة والأسهم المفضلة إلى إطلاق حملات ناشطية مختلفة في عام 2014. [29]

4 - استبعاد الالتزامات المضمونة

لم يشتمل إجمالي الدين العام ضمانات الحكومة الفدرالية الأمريكية لأنها لم يتم سحبها ضدها. قدمت الحكومة الفدرالية الأمريكية في أواخر 2008 ضمانات لكميات ضخمة من التزامات الصناديق المشتركة والبنوك والشركات في إطار العديد من البرامج المصممة للتعامل مع المشاكل الناشئة عن الأزمة المالية العالمية أواخر عقد 2000. توقف برنامج الضمان في نهاية عام 2012 عندما رفض الكونغرس تمديد الخطة. وأدرج تمويل الاستثمارات المباشرة استجابة للأزمة، مثل تلك التي تمت في إطار برنامج إغاثة الأصول المتعثرة، في إجمالي الديون.

استبعاد الالتزامات الغير ممولة



خط زمني يوضح الأحداث الرئيسية المتوقعة للدين من مكتب المحاسبة الحكومي.

الحكومة الفيدرالية الأمريكية ملزمة بموجب القانون الحالي بدفع مبالغ إلزامية لبرامج مثل الرعاية الطبية والعلاج الطبي والضمان الاجتماعي.

يتوقع مكتب المحاسبة الحكومي أن تتعدى مدفوعات هذه البرامج بشكل كبير إيرادات الضرائب على مدار الـ75 سنة التالية. تجاوزت مدفوعات الجزء الأول من التأمين الصحي (تأمين المستشفيات) إيرادات ضريبة البرنامج بالفعل، وتجاوزت مدفوعات الضمان الاجتماعي ضرائب الرواتب في السنة المالية 2010. تتطلب هذه العجوزات تمويلًا من مصادر ضريبية أخرى أو الاقتراض. [30] وتقدر القيمة الحالية لهذا العجز أو الالتزامات غير الممولة بـ45.8 تريليون دولار. هذا هو المبلغ الذي كان يجب تخصيصه في عام 2009 لدفع الالتزامات غير الممولة، والتي بموجب القانون الحالي، يتعين على الحكومة جمعه في المستقبل. هناك حوالي 7.7 تريليون دولار متعلقة بالضمان الاجتماعي، بينما 38.2 تريليون دولار متعلقة بالرعاية الصحية والمساعدات الصحية. وبعبارة أخرى، ستحتاج برامج الرعاية الصحية إلى تمويل يزيد بنحو خمسة أضعاف عن الضمان الاجتماعي. إضافة هذا إلى الدين القومي والالتزامات الفدرالية الأخرى سيصل إجمالي الالتزامات إلى ما يقرب من 62 تريليون دولار. [31] ومع ذلك، لا يتم احتساب هذه الالتزامات غير الممولة في الدين القومي، كما هو موضح في تقارير الخزانة الشهرية عن الدين القومي. [32]

5 - قياس نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي



إجمالي الدين بالدولار و % من ن.م.إ. 2012-2000

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً لإجمالي الحجم والإنتاج الاقتصادي. وأحد مقاييس عبء الدين هو حجمه النسبي إلى الناتج المحلي الإجمالي. في السنة المالية 2007، وصل الدين العام الأمريكي إلى 5 تريليون دولار (36.8% من الناتج المحلي الإجمالي) وكان إجمالي الدين العام \$9 تريليون (65.5% من الناتج المحلي الإجمالي). [33] ويمثل الدين العام الأموال المستحقة لحملة الأوراق الحكومية مثل أذون الخزانة والسندات. يشمل إجمالي الدين؛ الديون الحكومية الداخلية، والتي تتضمن مبالغ مستحقة لصناديق إئتمان الأمن الضمان الاجتماعي (حوالي 2.2 تريليون دولار في السنة المالية

(2007) [34] وصناديق تقاعد الخدمة المدنية. بحلول أغسطس 2008، كان إجمالي الدين 9.6 تريليون دولار. [35]

حسب ميزانية الولايات المتحدة لعام 2010، فقد قارب إجمالي الدين القومي لضعف ما كان عليه في 2008 حسب القيمة الإسمية للدولار، وسوف ينمو لحوالي 100% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015، في مقابل ما يقرب من نسبة 80% في أوائل عام 2009. [36] صرحت مصادر حكومية متعددة بما في ذلك الرؤساء الحاليين والسابقين، مكتب محاسبة الحكومة، وزارة الخزانة، ومكتب الميزانية بالكونغرس أن الولايات المتحدة في مسار مالي غير مستدام [37] وإن زيادة نسبة الدين، قد تؤدي لإنهيار قيمة الدولار. وتسديد الديون في حالة إنخفاض سعر العملة يمكن أن يؤدي للمستثمرين (بما فيهم الحكومات الأخرى) إلى المطالبة برفع سعر الفائدة في حالة توقعها إستمرار إنخفاض سعر الدولار. ودفع معدلات فائدة عالية قد يؤدي إلى بطء النمو في الولايات المتحدة.

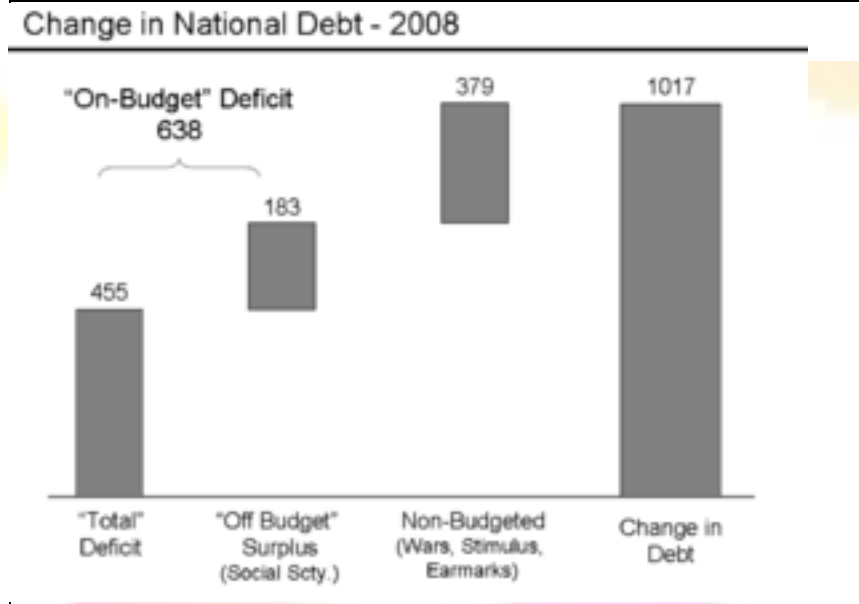
إن إرتفاع قيمة الديون يؤدي إلى زيادة الفوائد المدفوعة على الديون، والتي قد تجاوزت بالفعل 430 بليون دولار سنويا كما هو مبين أدناه، أو حوالي 15 سنت لكل دولار ضريبة في عام 2008. [38] حسب كتاب الحقائق الصادر عن وكالة المخابرات المركزية، فإنه يوجد 6 دول فقط تصل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من 100% في عام 2008، وعلى رأسها اليابان بنسبة 170%. [39]

من ناحية أخرى، فقد تؤدي إرتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى إبطاء النمو الاقتصادي. ويعتقد الاقتصاديان كارمن رينهارت وكينيث روغوف أن البلدان التي يصل فيها الدين العام إلى 90%

من الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 1.3% لكل سنة فإن اقتصادها أبطأ من تلك المثقلة بالديون. وصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في مارس 2010 إلى حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي؛ وسوف تصل مشروعات مكتب ميزانية الكونغرس إلى 90% في 2020 في ظل السياسات المعمول بها في 2010. وإذا ما حدث بطء في النمو الاقتصادي، فسوف تزداد التحديات الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة سوءاً. [40]

تكون النسبة أعلى إذا تم استخدام إجمالي الدين القومي، بإضافة "الدين الحكومي" إلى "الدين الذي يملكه العامة". على سبيل المثال، في 10 يناير 2013، بلغ الدين الذي يملكه العامة حوالي 11.577 تريليون دولار أو حوالي 73% من الناتج المحلي الإجمالي. بلغ إجمالي الدين الحكومي 4.855 تريليون دولار، مما يجعل إجمالي الدين العام 16.432 تريليون دولار. وصل الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي عام 2012 إلى 15.6 تريليون دولار، ليصل معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لحوالي 105%. [18][42][42][41]

6 - حساب التغير السنوي في الديون



مقارنة العجز إلى التغير في الديون لعام 2008.

عادة التغير السنوي في الديون لا يعادل "العجز الكلي" المعلن في وسائل الإعلام. ضرائب رواتب الضمان الاجتماعي ومدفوعات الاستحقاقات، إلى جانب صافي رصيد خدمة البريد الأمريكي، تعتبر "خارج الميدانية"، بينما تعتبر معظم فئات الإنفاق والاستلام الأخرى "ضمن الميزانية". إجمالي العجز الفدرالي هو مجموع العجز في الميزانية (أو الفائض) والعجز خارج الميزانية (أو الفائض). منذ السنة المالية 1960، عانت الحكومة الفدرالية من عجز في الموازنة باستثناء السنة المالية 1999-2000، وإجمالي العجز الفدرالي باستثناء السنة المالية 1969 والسنة المالية 1998-2001. [43]

إلى حد كبير بسبب فوائض الضمان الاجتماعي، يكون العجز الإجمالي أصغر من العجز في الميزانية. تنفق الحكومة فائض ضرائب الرواتب على الضمان الاجتماعي على مدفوعات الاستحقاقات لأغراض أخرى.

ومع ذلك، تقيد الحكومة صندوق الضمان الاجتماعي للمبلغ الفائض، مما يضيف إلى "الديون الحكومية". ينقسم إجمالي الدين الفدرالي إلى "ديون حكومية" و"ديون عامة". وبعبارة أخرى، فإن إنفاق فائض الضمان الاجتماعي "خارج الميزانية" يضيف إلى إجمالي الدين القومي (عن طريق زيادة الدين الحكومي) في حين أن الفائض يقلل من العجز "الإجمالي" المعلن في وسائل الإعلام.

بعض الإنفاق المسمى "الاعتمادات التكميلية" هو خارج عملية الموازنة بالكامل ولكنه يزيد من الدين القومي. تم حساب تمويل حربي العراق وأفغانستان بهذه الطريقة قبل إدارة أوباما. بعض الإجراءات التحفيزية **والتخصيصات** هي أيضاً خارج عملية الموازنة.

على سبيل المثال، في السنة المالية 2008 كان فائض المبالغ خارج الميزانية 183 ترليون دولار مما قلل عجز الميزانية بمبلغ 642 بليون دولار، وأدى إلى وصول إجمالي العجز الفدرالي إلى 459 بليون دولار. عادة ما تذيب وسائل الإعلام الرقم الأخير. زاد الدين القومي بمقدار 1.017 بليون دولار ما بين نهاية السنة المالية 2007 ونهاية السنة المالية 2008. [44] تنشر الحكومة الفدرالية الدين الإجمالي (العام والحكومي) في نهاية كل سنة مالية [45] ومنذ السنة المالية 1957 كان إجمالي دين الحكومة الفدرالية يزيد سنوياً.

التخفيض

على عكس الاعتقاد الشائع، يتم دائماً تقليل عبء الديون (أي تخفيض نسبة الدين نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) دون استخدام فوائض الميزانية. لم تسجل الولايات المتحدة فوائض سوى في أربع من السنوات الأربعين الماضية (1998-2001) ولكنها مرت بفترات عديدة تم فيها تخفيض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد تحقق ذلك من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحقيقية وعبر التضخم) أسرع نسبياً من الزيادة في الديون.

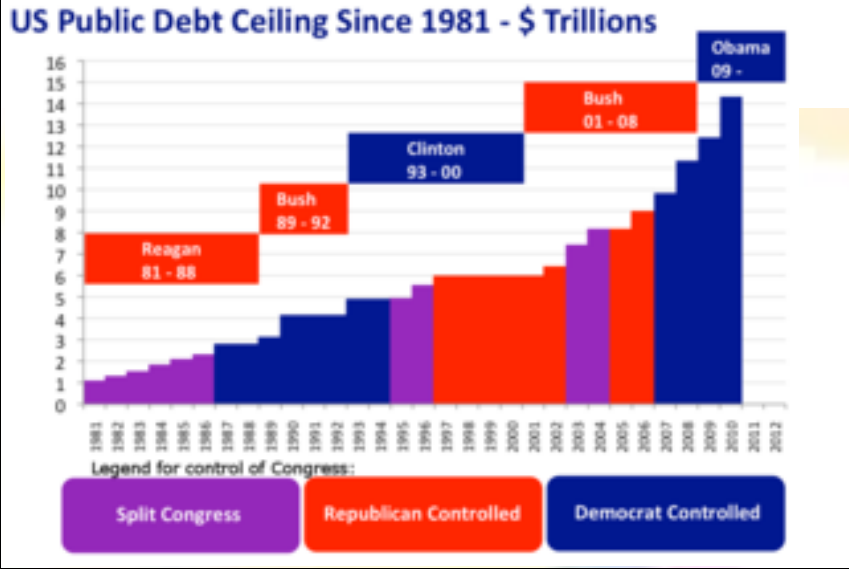
7 - أسعار الفائدة الحقيقية السلبية

منذ عام 2010، حصلت وزارة الخزانة الأمريكية على أسعار الفائدة الحقيقية السلبية على الدين الحكومي، مما يعني أن معدل التضخم أكبر من سعر الفائدة المدفوعة على الدين. [46] تحدث هذه المعدلات المنخفضة، التي يفوقها معدل التضخم، عندما يعتقد السوق أنه لا توجد بدائل ذات مخاطر منخفضة بما فيه الكفاية، أو عندما تكون الاستثمارات المؤسسية الشعبية مثل شركات التأمين، رواتب التقاعد، أو السندات المالية، الأسواق المالية، و[[صندوق الاستثمار المشترك|صناديق الاستثمار المشترك]، مطلوبة أو تختار استثمار مبالغ كبيرة كافية في سندات الخزانة للتحوط ضد المخاطر. [47][48] أشار اقتصاديون مثل لورنس سمرز ومدونون مثل ماثيو إكلسياس إلى أنه مع أسعار الفائدة المنخفضة هذه، فإن الاقتراض الحكومي يوفر أموال دافعي الضرائب ويحسن الجدارة الائتمانية. [49][50]

في أواخر الأربعينيات وحتى أوائل السبعينيات، قامت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بتخفيف عبء ديونها بنحو 30% إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي لكل عقد من خلال الاستفادة من أسعار الفائدة الحقيقية السلبية، ولكن ليس هناك ما يضمن استمرار معدلات الدين الحكومية في هذا الوضع المنخفض. [47][51] بين عامي 1946 و1974، انخفضت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 121% إلى 32% على الرغم من وجود فائض في ثماني سنوات فقط من تلك السنوات التي كان فيها أقل بكثير من العجز. [52]

8 - تحويل الاحتياطي الكسري إلى صيرفة احتياط كاملة

نشر صندوق النقد الدولي ورقة عمل بعنوان إعادة النظر في خطة شيكاغو *The Chicago Plan Revisited* تقترح أن الدين يمكن التخلص منه برفع متطلبات الاحتياط للبنوك، لتتحول من صيرفة احتياط كسري إلى صيرفة احتياط كاملة. [53][54] علق اقتصاديون من كلية باريس للاقتصاد على الخطة، معلنين أنها بالفعل إبقاء للوضع على ما هو عليه بالنسبة لسك العملة، [55] وقد درس أحد اقتصاديي بنك نورغس المقترح في سياق اعتبار صناعة التمويل جزءاً من الاقتصاد الحقيقي. [56] تتفق ورقة مركز أبحاث السياسة الاقتصادية مع الاستنتاج القائل بأنه "لا يتم إنشاء أي التزام حقيقي عن طريق إصدار أموال نقدية جديدة، وبالتالي لا يرتفع الدين العام نتيجة لذلك". [57] سقف الدين



سقف الدين الأمريكي في نهاية كل سنة من 1981 حتى 2010.

التعريف

بموجب الفقرة 8 من المادة 1 من دستور الولايات المتحدة، الكونغرس وحده هو يمتلك سلطة غقراض الأموال على الائتمان في الولايات المتحدة. منذ تأسيس الولايات المتحدة حتى عام 1917، كان الكونغرس يخول بطريقة مباشرة إصدار كل دين على حدة. من أجل توفير المزيد من المرونة لتمويل مشاركة الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى، قام الكونغرس بتعديل الطريقة التي يصرح بها بإصدار الدين في قانون سندات الحرية الثاني لعام 1917. [58] بموجب هذا القانون، وضع الكونغرس حداً إجمالياً، أو "سقفاً" للمبلغ الإجمالي للسندات التي يمكن إصدارها. الدنمارك هي الدولة الوحيدة الأخرى التي لديها سقف دين قابل للمقارنة، على الرغم من أن الدنمارك تحدد المستوى مرتفعاً للغاية. [59]

العلاقة مع عملية الاعتماد

تم تحديد سقف الدين الحديث، الذي يتم فيه تطبيق حد إجمالي على جميع الديون الفدرالية تقريباً، بشكل كبير من خلال قوانين الدين العام [60][61] الذي تم تمريره في 1939 و1941.

عملية تحديد سقف الدين منفصلة ومتميزة عن عملية الموازنة الفدرالية، ورفع سقف الدين ليس له أي تأثير مباشر على عجز الموازنة. يقترح الرئيس الأمريكي ميزانية فدرالية كل عام. تعرض هذه الميزانية تفاصيل تحصيلات الضرائب المتوقعة والنفقات، وإذا كان هناك عجز في الميزانية، يقترح الرئيس مبلغ الاقتراض في تلك السنة المالية. يضع الكونغرس فواتير تخصيص محددة تأذن بالإففاق، والتي يوقعها الرئيس كقانون.

وبالتالي، فإن التصويت لرفع سقف الدين يُعامل عادةً على أنه إجراء شكلي، وهو ضروري لمواصلة الإففاق الذي سبق أن وافق عليه الكونغرس والرئيس. حسب تفسير مكتب المحاسبة الحكومية (GAO): "إن سقف الدين لا يتحكم أو يحد من قدرة الحكومة الفدرالية على إدارة العجز أو تحمل الالتزامات. بل هو حد على القدرة على دفع الالتزامات المتكبدة بالفعل". [62] وقد أدت الزيادة الواضحة لسقف الدين إلى اقتراحات بإلغاءه بالكامل. [63][64]

منذ عام 1979، أصدر مجلس النواب قاعدة لرفع سقف الدين تلقائياً عند تمرير الميزانية، دون الحاجة إلى تصويت منفصل على سقف الدين، إلا عندما يصوت مجلس النواب على التنازل عن هذه القاعدة أو إلغاؤها. تم التذرع بالاستثناء للقاعدة في عام 1995، مما أدى إلى إغلاقين حكوميين. [65]

9 - معايير الخزنة عند الوصول لسقف الدين

الخزنة مفوضة لإصدار الديون اللازمة لتمويل العمليات الحكومية (كما هو مصرح به من قبل كل ميزانية فدرالية) حتى سقف الدين المعلن، مع بعض الاستثناءات الصغيرة. عندما يتم الوصول إلى سقف الدين، يمكن للخزنة أن تعلن عن فترة تعليق لإصدار الديون واستخدام "إجراءات استثنائية" للحصول على أموال للوفاء بالالتزامات الفدرالية ولكنها لا تتطلب إصدار دين جديد. ومن الأمثلة على ذلك تعليق المساهمات في بعض صناديق التقاعد الحكومية. ومع ذلك، فإن هذه المبالغ ليست كافية لتغطية العمليات الحكومية. [66] استخدمت وزارة المالية هذه الإجراءات لأول مرة في 16 ديسمبر 2009، للبقاء تحت سقف الدين، وتجنب إغلاق الحكومة، [67] واستخدمته أيضاً خلال أزمة سقف الدين 2011. ومع ذلك، هناك حدود لمقدار ما يمكن أن ترفعه هذه التدابير.

التاريخ

بين عام 1940 ويناير 2013، تم رفع سقف الديون 54 مرة خلال الإدارات الرئاسية الجمهورية و40 مرة خلال الإدارات الديمقراطية. تم رفع الحد الأقصى 18 مرة خلال إدارة الرئيس ريغان، مع عدم تجاوز أي رئيس آخر 10 مرات. خلال الولاية الأولى للرئيس أوباما، تم رفع الحد الأقصى لسقف الدين ست مرات. [68]

رُفِعَ سقف الدين في 12 فبراير 2010 إلى 14.294 تريليون دولار. [69][70][71] في 15 أبريل 2011، وافق الكونغرس أخيراً على الميزانية الفدرالية الأمريكية 2011، ليخول الحكومة الفدرالية بالإففاق

لبقية السنة المالية 2011، والتي تنتهي في 30 سبتمبر 2011، بعجز 1.48 تريليون دولار، [بحاجة لمصدر] دون التصويت على رفع سقف الدين. لم يتمكن مجلس النواب والشيوخ من الموافقة على تعديل سقف الدين في منتصف عام 2011، مما أدى إلى أزمة سقف الدين الأمريكي. تم حل المأزق بتمرير التعديل في 2 أغسطس 2011، وهو الموعد النهائي لعجز حكومة الولايات المتحدة بشأن ديونها، بموجب قانون ادارة الميزانية 2011، الذي رفع بموجبه سقف الدين إلى 14.694 تريليون دولار، واستلزم تصويت على تعديل موازنة الميزانية، وتأسيس عدة آليات معقدة لرفع سقف الدين وتخفيض الإنفاق الحكومي.

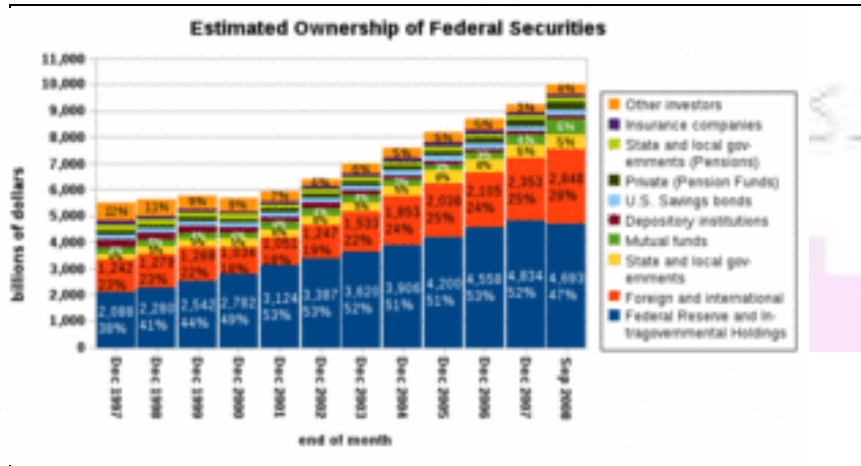
في 8 سبتمبر 2011، تم تطبيق إحدى الآليات المعقدة لزيادة سقف الدين بشكل أكبر بعدما رفض مجلس الشيوخ قراراً لمنع زيادة تلقائية بقيمة 500 مليار دولار. سمح إجراء مجلس الشيوخ بزيادة سقف الدين إلى 15.194 تريليون دولار، على النحو المتفق عليه في قانون مراقبة الميزانية. [72] كانت هذه ثالث زيادة في الدين في غضون 19 شهراً، وخامس زيادة منذ تولي أوباما الرئاسة، والزيادة الثانية عشر في غضون 10 سنوات. كما تأسس بموجب قانون الثاني من أغسطس اللجنة المختارة المشتركة لتخفيض العجز بالكونغرس الأمريكي من أجل تطوير مجموعة من المقترحات بحلول 23 نوفمبر 2011، لتخفيض من الإنفاق الحكومي بمقدار 1.2 تريليون دولار. طالب القانون مجلسي الكونغرس بعقد تصويت "تصاعدي أو تنازلي" على الاقتراحات ككل بحلول 23 ديسمبر 2011. اجتمعت اللجنة المختارة المشتركة لأول مرة في 8 سبتمبر 2011. تم رفع

سقف الديون مرة أخرى في 30 يناير 2012، إلى مستوى مرتفع جديد عند 16.394 تريليون دولار.

في منتصف ليل 31 ديسمبر 2012، كان من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ أحد البنود الرئيسية لقانون مراقبة الميزانية لعام 2011 (BCA). نص الجزء الحاسم من القانون على تأسيس لجنة مختارة مشتركة مختارة من الديمقراطيين والجمهوريين في الكونغرس - المسماة "اللجنة الفائقة" - لإصدار تشريع من الحزبين بحلول أواخر نوفمبر 2012 من شأنه أن يخفض عجز موازنة الولايات المتحدة بمقدار 1.2 تريليون دولار على مدى السنوات العشر القادمة. للقيام بذلك، وافقت اللجنة على التنفيذ بموجب القانون - إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق آخر قبل 31 ديسمبر - تخفيضات الإنفاق الحكومية الضخمة وكذلك زيادة الضرائب أو العودة إلى مستويات الضرائب من السنوات السابقة. هذه هي العناصر التي تشكل

[73]. 'United States fiscal cliff'

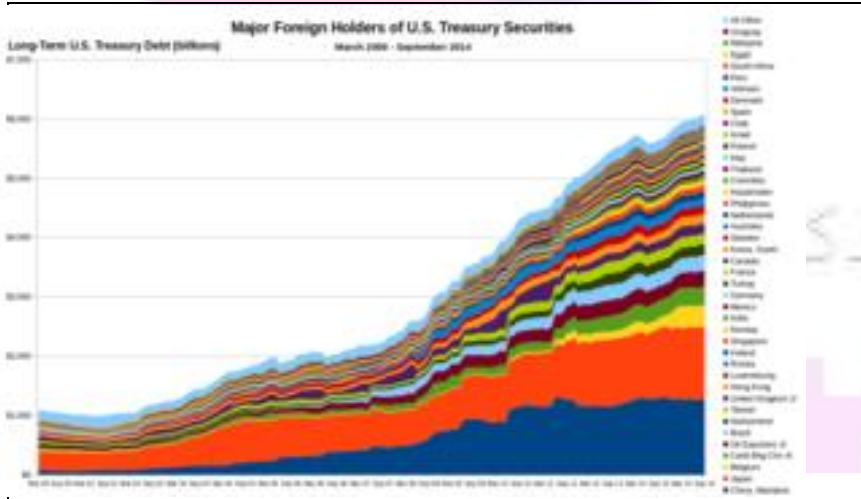
10 - ملكية الدين



الملكية المقدره كل عام.

ولأن مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأشخاص يمتلكون الأوراق النقدية والأذونات والسندات في الجزء "العام" من الدين، تنشر الخزانة أيضاً معلومات تجمع أنواع أصحاب الفئات حسب الفئات العامة لتوضيح من يملك ديون الولايات المتحدة. في مجموعة البيانات هذه، يتم نقل جزء من الدين العام ودمجه مع إجمالي الدين الحكومة، لأن هذا المبلغ مملوك من قبل الاحتياطي الفدرالي كجزء من السياسة النقدية للولايات المتحدة. (انظر نظام الاحتياط الفدرالي).

كما هو واضح من الرسم البياني، فإن أقل قليلاً من نصف إجمالي الدين القومي مستحق لـ "الاحتياطي الفيدرالي والأرصدة الحكومية". كما يتم تجميع حاملي الديون الأجانب والدوليين من أقسام الأوراق النقدية والأذونات والسندات. إلى اليمين مخطط للبيانات اعتباراً من يونيو 2008:
الملكية الأجنبية



تشكيلة دين الخزانة الأمريكية طويل المدى 2000-2014، من وزارة
الخزانة الأمريكية، TIC reporting system

في سبتمبر 2014، امتلك الأجانب 6.06 تريليون دولار من الدين
الأمريكي، أو نحو 47% من الدين المملوك للعام، وهو 12.8 تريليون
و34% من إجمالي الدين وهو 17.8 تريليون دولار. [74] أكبر الدائنين
هم الصين، اليابان، بلجيكا، مراكز الصيرفة الكاربية، والدول المصدرة
للنفط. [76] الحصة التي تحتفظ بها حكومات أجنبية تواصل الازدياد
بإضطراد، لترتفع من 13% من الدين العام في 1988 [77] إلى 25%
في 2007. [78]

وفي سبتمبر 2014، كان أكبر دائن مفرد للحكومة الأمريكية هو
الصين، بنحو 21% من كل سندات الخزانة الأمريكية التي يملكها أجانب
(10% من إجمالي الدين العام الأمريكي). [79] ممتلكات الصين من
الدين الحكومي، كنسبة من كل الدين الحكومي الذي يحتفظ به أجانب قد
ارتفع بشكل ملحوظ منذ عام 2000 (حين كانت الصين تحتفظ بمجرد
6% من كل سندات الخزانة الأمريكية التي يحتفظ بها أجانب). [80]

هذا الانكشاف لمخاطر محتملة مالية أو سياسية لو توقفت البنوك
الأجنبية عن شراء سندات الخزانة أو بدأت في بيع ما لديها بكميات كبيرة
قد ناقشها في يونيو 2008 تقرير أصدره بنك التسويات الدولية، الذي قال:
"المستثمرون الأجانب في أصول بالدولار الأمريكي شهدوا خسائر كبيرة
مقاسة بالدولار، وكانت تلك الخسائر أكبر إذا ما قيست بعملات أولئك
المستثمرين المحلية. وبينما هي غير محتملة، بل تكاد تكون غير واردة

للمستثمري القطاع العام، فإن تدافعا مفاجئا للخروج لا يمكن وصفه بالمستحيل." [81]

وفي 20 مايو 2007، أوقفت الكويت ربط عملتها بالدولار، مفضلة استخدام الدولار في سلة عملات. [82] سوريا قامت بإعلان مشابه في 4 يونيو 2007. [83] وفي سبتمبر 2009 قالت الصين والهند وروسيا أنهم راغبون في شراء ذهب من صندوق النقد الدولي لتتنوع غطاءهم المالي الذي يغلب عليه الدولار. [84] إلا أن إدارة سعر الصرف الحكومية الصينية، في يوليو 2010، "استبعدت خيار التخلص من ممتلكاتها الضخمة من سندات الخزنة الأمريكية" وقالت أن الذهب "لا يمكن أن يكون قناة رئيسية لاستثمار احتياطياتنا الضخمة من النقد الأجنبي" لأن سوق الذهب صغير جداً وأسعاره شديدة التقلب. [85]

وحسب **بول كروگمان**، "حقاً أن الأجانب الآن يسكون بسندات مطالبة ضخمة على الولايات المتحدة، بما في ذلك قدر معتبر من الدين الحكومي. إلا أن قيمة كل دولار في المستندات الأجنبية على أمريكا يقابلها ما قيمته 89 سنت من مطالبات أمريكية على أجنب. ولأن الأجانب يفضلون إيداع استثماراتهم الأمريكية في أصول آمنة، منخفضة العائد، فإن أمريكا في الواقع تبيع المزيد من أصولها في الخارج أكثر مما تدفع للمستثمرين الأجانب. لو الصورة في ذهنك هي لأمة غارقة في الديون للصين، فمعلوماتك خاطئة. كما أننا لا نتجه بسرعة في اتجاه تلك الصورة الخاطئة." [86]

11 - التنبؤ بالدين، تنبؤ مكتب الميزانية بالكونغرس 2018-2028

قدر مكتب الميزانية بالكونغرس وقع قانون تخفيض الضرائب والوظائف وتشريع إنفاق منفضل خلال الفترة 2018-2028 في "الميزانية والتوقعات الاقتصادية" السنوية، الصادرة في أبريل 2018:

من المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية في السنة المالية 2018 (والتي تبدأ من 1 أكتوبر 2017 حتى 30 سبتمبر 2018، أول ميزانية وقعها الرئيس ترمب) 804 بليون دولار، بزيادة 138 بليون دولار (21%) عن ميزانية 2017 والتي بلغت 665 بليون دولار وأكثر بـ242 بليون دولار (39%) عن توقعات خط الأساس السابقة (يونيو 2017) بمبلغ 580 بليون دولار لعام 2018. كانت توقعات يونيو 2017 في الأساس عن مسار الميزانية الموروث من الرئيس أوباما. تم إعداده قبل قانون الضرائب وزيادات الإنفاق في عهد الرئيس ترمب.

للفترة 2018-2027، توقع مكتب الميزانية بالكونغرس إجمالي العجز السنوي (أي زيادة الدين) 11.7 تريليون دولار، بزيادة 1.6 تريليون دولار (16%) عن توقعات خط الأساس السابقة (يونيو 2017) الذي يبلغ 10.1 تريليون دولار.

زيادة الدين بمقدار 1.6 تريليون دولار ويشمل ثلاث عناصر أساسية: (1) انخفاض في العائد 1.7 تريليون دولار بسبب تخفيض الضرائب؛ (2) 1.0 تريليون دولار زيادة في الإنفاق؛ و (3) تعويض جزئي من الإيرادات الإضافية بقيمة 1.1 تريليون دولار بسبب النمو الاقتصادي الأعلى مما كان متوقعا في السابق.

حسب توقعات مكتب الميزانية بالكونغرس، من المتوقع أن يرتفع الدين المملوك للعامة من 78% من ن.م.إ. (16 تريليون دولار) في نهاية 2018 إلى 96% من ن.م.إ. (29 تريليون دولار) بحلول 2028. سيكون هذا أعلى مستوى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. [بحاجة لمصدر]

يقدر مكتب الميزانية بالكونغرس حسب سيناريو بديل (حيث يتم الحفاظ على السياسات المعمول بها اعتباراً من أبريل 2018 بعد بدء أو انتهاء الصلاحية المقررة) أن العجز سيكون أعلى بكثير، حيث يرتفع بمقدار 13.7 تريليون دولار خلال الفترة 2018-2027، بزيادة قدرها 3.6 تريليون دولار عن توقعات خط الأساس في يونيو 2017. قد يشمل الحفاظ على السياسات الحالية على سبيل المثال تمديد التخفيضات الضريبية الفردية التي أقرها ترمب بعد انتهاء مدتها المقررة في عام 2025، من بين تغييرات أخرى.

زيادة الدين بقيمة 1.6 تريليون دولار تمثل حوالي 12.700 دولار للأسرة (على افتراض أن هناك 126.2 مليون أسرة في 2017)، بينما تمثل 3.6 تريليون دولار، 28.500 دولار لكل أسرة. [11]

12 - توجهات على المدى الطويل

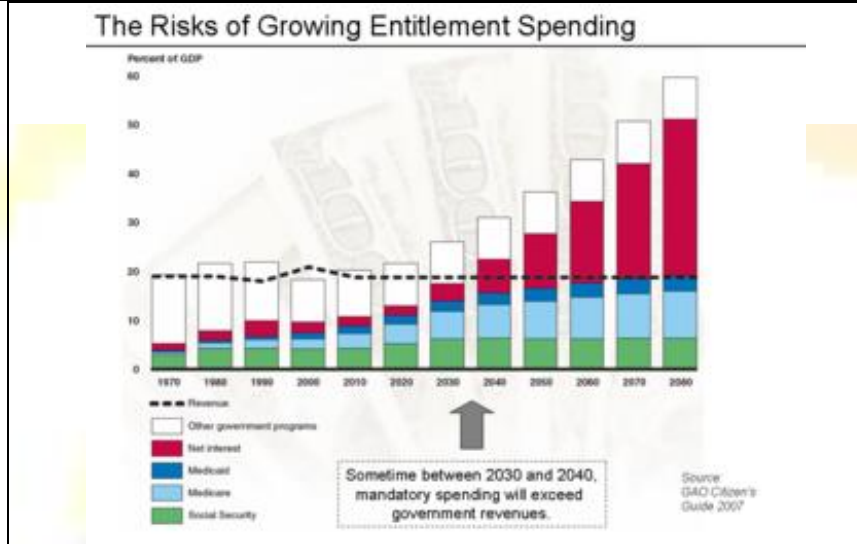
كتب مكتب الميزانية بالكونغرس في 2008: "سيكون النمو المستقبلي في الإنفاق لكل مستفيد من برنامج Medicare و Medicaid - برامج الرعاية الصحية الرئيسية للحكومة الفدرالية - أهم العوامل المحددة للاتجاهات طويلة المدى في الإنفاق الفدرالي. إن تغيير تلك البرامج بطرق تقلل من نمو التكاليف - الأمر الذي سيكون صعباً، ويرجع ذلك جزئياً

إلى تعقيد خيارات السياسة الصحية - هو في نهاية المطاف التحدي المركزي طويل الأجل للدولة في وضع السياسة المالية الفدرالية". [87]

تتسبب التحولات الديموغرافية والإنفاق للفرد في زيادة نفقات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية/الرعاية الطبية بشكل أسرع من الناتج المحلي الإجمالي. إذا استمر هذا الاتجاه، فإن المحاكاة الحكومية في ظل افتراضات مختلفة تتوقع الإنفاق الإلزامي لهذه البرامج ستتجاوز الضرائب المخصصة لهذه البرامج بأكثر من 40 تريليون دولار على مدى السنوات الـ 75 المقبلة على أساس القيمة الحالية. [88]

حسب مكتب الميزانية بالكونغرس، سيؤدي هذا إلى تضاعف معدلات الدين إلى ن.م.إ. بحلول عام 2040 وتضاعفها مرة أخرى بحلول 2060، لتصل إلى 600% بحلول 2080. [89] تشير محاكاة مكتب الميزانية بالكونغرس إلى أن نفقات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والرعاية الطبية وحدها ستتجاوز 20% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2080، وهي تقريباً النسبة التاريخية للضرائب التي تم جمعها من قبل الحكومة الفدرالية. وبعبارة أخرى، ستستهلك هذه البرامج الإلزامية وحدها جميع الإيرادات الحكومية بموجب هذه المحاكاة. [88]

مخاطر وعقبات



المخاطر بسبب زيادة الإنفاق على الاستحقاقات، وفقاً لتوقعات مكتب المحاسبة الحكومية للتوجهات المستقبلية.

Interest on the U.S. National Debt



مكونات الفائدة على الدين.

عوامل الخطر حسب مكتب الميزانية بالكونغرس

أفاد مكتب الميزانية بالكونغرس لعدد من عوامل الخطر المتعلقة بارتفاع مستويات الدين في منشور يوليو 2010: سيذهب جزء متزايد من المدخرات نحو شراء الديون الحكومية، بدلاً من الاستثمار في السلع الرأسمالية المنتجة مثل المصانع وأجهزة الحاسوب، مما يؤدي إلى انخفاض الناتج والدخل ما لم يحدث خلاف ذلك؛ إذا تم استخدام معدلات ضريبة هامشية أعلى لدفع تكاليف الفائدة المتزايدة، سيتم تخفيض المدخرات discouraged العمل؛ ارتفاع أسعار الفائدة من شأنه أن يفرض تخفيضات في البرامج الحكومية؛ فرض القيود على قدرة واضعي السياسات على استخدام السياسة المالية للاستجابة للتحديات الاقتصادية؛ هناك خطر متزايد من أزمة مالية مفاجئة يطالب فيها المستثمرون بأسعار فائدة أعلى. [90] الاستدامة

يجادل مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)، مدقق حسابات الحكومة الفدرالية، بأن الولايات المتحدة تتبع مساراً "غير مستداماً" من الناحية المالية وأن السياسيين والناخبين لا يرغبون في تغيير هذا المسار. [30] علاوة على ذلك، فإن أزمة الرهن العقاري قد زادت بشكل كبير من العبء المالي على الحكومة الأمريكية، بالتزامات أو ضمانات تخطت 10 تريليون دولار و 2.6 تريليون دولار في الاستثمارات أو الإنفاقات اعتباراً من مايو 2009،

ولم يُدرج سوى جزء منه في حساب الدين العام.[91] ومع ذلك، فإن هذه المخاطر لم يتم تشاركتها عالمياً.[92]

13 - المخاطر على النمو الاقتصادي

قد تؤثر مستويات الديون على معدلات النمو الاقتصادي. في عام 2010، أفاد الاقتصاديان كينث روغوف وكارمن رينهارت أنه من بين 20 دولة متقدمة تمت دراستها، كان متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 3-4% عندما كان الدين معتدلاً أو منخفضاً نسبياً (أي أقل من 60% من الناتج المحلي الإجمالي) لكنه انخفض إلى 1.6% فقط عندما كان الدين مرتفعاً (أي أعلى من 90% من الناتج المحلي الإجمالي).[93] إلا أن اقتصاديون آخرون، من بينهم پول كروغمان قد زعموا، أن النمو المنخفض يؤدي إلى زيادة الدين القومي، وليس العكس.[94][95][96] في أبريل 2013، أصبحت استنتاجات دراسة روغوف ورينهارت موضع تساؤل عندما تم اكتشاف خطأ ترميز في ورقتهم الأصلية من قبل هيرندون وآش وپولين من جامعة مساتشوستس، أمهرست.[97][98] ووجدوا أنه بعد تصحيح الأخطاء والأساليب غير التقليدية المستخدمة، لم يكن هناك دليل على أن الدين فوق عتبة معينة يقلل من النمو.[99] يؤكد رينهارت وروغوف أنه بعد تصحيح الأخطاء، لا تزال هناك علاقة سلبية بين ارتفاع الدين والنمو.[100]

خلصت ورقة كتبها أربعة خبراء اقتصاديين في فبراير 2013 إلى أن "الدول التي تزيد ديونها عن 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي والعجز المستمر في الحساب الجاري [التجاري] عرضة للتدهور المالي

السريع...". [101][102] كانت العلاقة الإحصائية بين ارتفاع العجز التجاري وارتفاع أسعار الفائدة أقوى بالنسبة للعديد من بلدان منطقة اليورو المضطربة، مما يشير إلى أن الاقتراض الخاص الكبير من الدول الأجنبية (المطلوب لتمويل العجز التجاري) قد يكون عاملاً أكبر من الدين الحكومي في التنبؤ بمعدلات الفائدة. [103]

أعلن بن برنانك، رئيس الاحتياط الفدرالي، في أبريل 2010 أنه لا تشير التجربة ولا النظرية الاقتصادية بوضوح إلى العتبة التي يبدأ عندها الدين الحكومي في تعريض الازدهار والاستقرار الاقتصادي للخطر. ولكن نظراً للتكاليف والمخاطر الكبيرة المرتبطة بالديون الفدرالية التي تتزايد بسرعة، يجب أن تضع أمتنا قريباً خطة ذات مصداقية للحد من العجز، إلى مستويات مستدامة بمرور الوقت". [104]

14 - خطر التضخم



أرصدة الاحتياط الفدرالي من سندات الخزنة والسندات المدعومة بالرهن العقاري.

قد يؤدي ارتفاع مستوى الدين إلى التضخم إذا تم النظر إلى تخفيض قيمة العملة كحل لتخفيض الديون. إذا كانت الأجور ترتفع بسبب التضخم، يمكن سداد المبالغ الثابتة من الدين بسهولة أكبر باستخدام الدولار الأرخص سعراً. هذا الأمر يساعد المدين لكنه يضر بالدائن، الذي يحصل على قيمة أقل مقابل قرضه. هناك مجموعة متنوعة من العوامل التي تضع ضغطاً متزايداً على قيمة الدولار الأمريكي، مما يزيد من خطر انخفاض قيمة العملة أو التضخم ويشجع التحديات التي تواجه دور الدولار بصفته العملة الاحتياطية في العالم.

قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتوسيع العرض النقدي بشكل كبير في أعقاب أزمة الرهن العقاري. وهذا يزيد من خطر التضخم بمجرد استئناف النمو الاقتصادي بمعدلاته التاريخية. [بحاجة لمصدر] صرح بن برنانكي في يناير 2013: "لقد قمنا بزيادة القاعدة النقدية، وهي كمية الاحتياطيات التي تحتفظ بها البنوك مع الاحتياطي الفيدرالي. هناك بعض الناس الذين يعتقدون أن ذلك سيكون تضخماً. أنا شخصياً لا أرى أدلة كثيرة على ذلك. التضخم كما ذكرت كان منخفضاً جداً. توقعات التضخم لا تزال مترسخة ... أعتقد أن لدينا جميع الأدوات التي نحتاجها للتراجع عن حافز سياستنا النقدية وإزالتها قبل أن يصبح التضخم مشكلة". [105]

البرامج الإلزامية

بينما هناك جدل كبير حول الحلول، [106] فإن المخاطر الكبيرة طويلة الأجل التي تفرضها الزيادة في الإنفاق البرنامجي الإلزامي معترف بها على نطاق واسع، [107] مع تكاليف الرعاية الصحية (Medicare و Medicaid) فئة المخاطر الأساسية. [108][109] في مقال رأي

نشرته وال ستريت جورنال في يونيو 2010، أشار الرئيس السابق للاحتياطي الفدرالي آلان كرين سبان إلى أن "تخفيضات أو تقنين الرعاية الطبية toxic سياسياً فقط، وهي ارتفاع ملحوظ في السن المؤهل للفوائد الصحية والتقاعدية، أو التضخم الكبير، يمكن أن يسد العجز". [110] إذا لم يتم إجراء إصلاحات كبيرة، فإن الفوائد بموجب برامج الاستحقاق ستتجاوز الدخل الحكومي بأكثر من 40 تريليون دولار على مدى السنوات الـ 75 المقبلة. [109]

حساب الفائدة

على الرغم من ارتفاع مستويات الديون، ظلت تكاليف الفائدة عند مستويات عام 2008 تقريباً (بإجمالي 450 مليار دولار تقريباً) بسبب انخفاض أسعار الفائدة المدفوعة لحاملي ديون الخزانة. [111] ومع ذلك، إذا عادت أسعار الفائدة إلى المتوسطات التاريخية، فإن تكلفة الفائدة ستزداد بشكل كبير. وصف المؤرخ نبال فرغسون خطر أن يطلب المستثمرون الأجانب أسعار فائدة أعلى مع ارتفاع مستويات الديون الأمريكية بمرور الوقت في مقابلة نوفمبر 2009. [112]

15 - تعريف الدين العام

يناقش الاقتصاديون أيضاً تعريف الدين العام. جادل كروغمان في مايو 2010 بأن الدين الذي يمتلكه العامة هو المعيار الصحيح الواجب استخدامه، في حين شهد رينهارت أمام اللجنة الرئاسية للإصلاح المالي أن الدين الإجمالي هو المعيار المناسب. [94] استشهد مركز الميزانية والأولويات السياسية ببحث أعده عدد من الاقتصاديين يدعم استخدام الدين

المنخفض الذي يمتلكه العامة كمقياس أكثر دقة لعبء الدين، مختلفاً مع أعضاء اللجنة هؤلاء. [113] هناك جدلاً حول الطبيعة الاقتصادية للديون الحكومية، والتي كانت حوالي 4.6 تريليون دولار في فبراير 2011. [114] على سبيل المثال، يزعم مركز الميزانية والأولويات السياسية: أن "الزيادات الكبيرة في [الديون التي يملكها العامة] يمكن أن تؤدي أيضاً إلى رفع أسعار الفائدة وزيادة مبلغ مدفوعات الفوائد المستقبلية التي يجب على الحكومة الفدرالية أن تدفعها للمقرضين خارج الولايات المتحدة، مما يقلل من دخل الأمريكيين. (المكون الآخر من إجمالي الدين) ليس له مثل هذه الآثار لأنه ببساطة أموال تدين بها الحكومة الفدرالية (وتدفع فائدة عليها) لنفسها". [113] ومع ذلك، إذا استمرت حكومة الولايات المتحدة في إدارة عجز "الميزانية" كما هو متوقع من قبل مكتب الميزانية بالكونغرس ومكتب الإدارة والميزانية في المستقبل المنظور، فسيتعين عليها إصدار أذون وسندات الخزنة القابلة للتسويق (أي الديون التي يملكها العامة) لسداد النفقات المتوقعة نقص في برنامج الضمان الاجتماعي. سينتج عن ذلك "الدين المملوك للعامة" بدلاً من "الدين الحكومي". [115][116]

16 - تعرف إلى أكبر 5 دائنين للولايات المتحدة.. اليابان تزيح الصين من المركز الأول العربي الجديد، 03 يوليو 2022
في 16 ديسمبر/كانون الأول 2021 رفع الكونغرس سقف المديونية (Getty)

يقترّب الدين العام الأميركي حالياً من 31 تريليون دولار، وفي 16 ديسمبر/كانون الأول 2021، رفع الكونغرس سقف المديونية من 2.5 تريليون إلى 31.4 تريليوناً.

لكن من هم أكبر الدائنين الأجانب للولايات المتحدة؟ في الواقع تحتل اليابان المرتبة الأولى تليها الصين ثم المملكة المتحدة بين الدائنين الخارجيين لواشنطن، علماً أن أكبر مالك للديون الأميركية عامة هو في الواقع حكومة الولايات المتحدة التي تحتفظ بسندات الخزنة المالية في حسابات حكومية مختلفة وصناديق معاشات تقاعدية. إليك التفاصيل وفقاً للموسوعة الاستثمارية "إنفستوبيديا!"

- 1 اليابان

احتفظت اليابان بـ1.3 تريليون دولار من سندات الخزنة الأميركية وفقاً لبيانات مايو/أيار 2022، متخطية الصين كأكثر حائز أجنبي لديون هذا البلد الذي لا يزال يحتل المرتبة الأولى بين الاقتصادات العالمية وتتفاهه عليها الصين بقوة.

ويجعل سوق العائد المنخفض والسلبى في اليابان حيازة ديون الولايات المتحدة أمرا جذابا، إلى أن أصبحت اليابان تمتلك 16.8% من الديون الخارجية التي اقترضتها الولايات المتحدة.

- 2 الصين

تحظى الصين باهتمام كبير لاحتفاظها بجزء كبير من ديون الحكومة الأمريكية. ولا ينبغي أن يكون هذا الواقع أمرا مفاجئا نظرا إلى أن اقتصادها توسع بسرعة خلال العقود الماضية.

وتحتل الصين المرتبة الثانية بعد اليابان بين حاملي الديون الأمريكية الأجنبية بحيازات خزانة بقيمة تناهز 1 تريليون دولار وفقا لإحصاءات مايو/أيار 2022.

في الواقع، تعتبر سندات الخزانة استثمارا منطقيا لدولة ذات احتياطات عالية من العملات الأجنبية كالصين التي تمتلك حاليا حوالى 13.79% من الدين الخارجي للولايات المتحدة.

- 3 المملكة المتحدة

زاد المستثمرون البريطانيون حيازاتهم من الديون الأمريكية إلى 647.4 مليار دولار بحسب أرقام مايو/أيار 2022، صعودا من 612 مليار دولار في الشهر السابق.

وقد يكون استثمار المملكة المتحدة في ديون الولايات المتحدة مرتبطا بتنامي حالة عدم اليقين الاقتصادي في لندن التي لا تزال تتعافى من آثار جائحة كورونا وفقدان العديد من العلاقات التجارية بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وتمتلك الكيانات البريطانية 8.36% من إجمالي الدين الخارجي هذا.

- 4 أيرلندا

للوهلة الأولى قد يبدو مستغرباً أن تكون أيرلندا هي رابع أكبر حامل للديون الأميركية، لا سيما عند مقارنة اقتصادها الصغير بدول أوروبية أخرى، مثل ألمانيا.

لكن أحد الأسباب الرئيسية لترتيب أيرلندا هو حقيقة أن العديد من الشركات الأميركية متعددة الجنسيات، مثل "غوغل" / "ألفابت" والفروع الأوروبية للتكنولوجيا وشركات الأدوية، أقامت متاجر هناك للحصول على ضرائب أكثر تفضيلاً على العائدات الأجنبية.

ثم تستثمر هذه الشركات أموالها الزائدة في استثمارات مختلفة منخفضة المخاطر، بما في ذلك ديون الخزنة. وبحسب أرقام مايو/أيار 2022، كانت أيرلندا تمتلك 334.3 مليار دولار من الديون الأميركية، وهو ما يمثل 4.31% من إجمالي الدين الخارجي.

- 5 لوكسمبورغ

هي خامس أكبر حامل للديون الأميركية بين البلدان الأجنبية، بينما تمتلك واحداً من أعلى نسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 116356 دولاراً اعتباراً من عام 2020.

قد يكون هذا الترتيب بسبب وضع لوكسمبورغ كملاذ ضريبي، حيث يوقف المستثمرون الأثرياء أموالهم في ملكية محلية، ثم يتم استثمار الكثير من هذه الثروة في أوراق مالية مختلفة، بما في ذلك سندات الخزنة. وبحسب مايو/أيار 2022، كانت لوكسمبورغ تمتلك 325.6 مليار دولار في سندات الخزنة الأميركية، أي ما يعادل 4.2% من إجمالي الحيازات الأجنبية.

أنواع الديون الأميركية

تُصنف ديون الولايات المتحدة على أنها ديون حكومية داخلية ودين عام، علماً أن الداخلي تحمله الوكالات والمنظمات الفيدرالية الأميركية، ويشكل حوالي خمس إجمالي الديون الأميركية المستحقة. ويشمل هذا الدين الأموال المستحقة للضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد العسكرية والرعاية الطبية وصناديق التقاعد الأخرى.

والباقي هو الدين العام الذي تمتلك الحكومات الأجنبية جزءاً كبيراً منه، في حين أن الباقي مملوك للبنوك الأميركية والمستثمرين الأفراد، ومجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي)، والولايات والحكومات المحلية، وصناديق الاستثمار المشترك، وصناديق التقاعد، وشركات التأمين، وحاملي سندات الادخار. وبحسب أرقام 23 يونيو/حزيران 2022، كان 23.8 تريليون دولار من الدين القومي عبارة عن دين عام.

ويضع الكونغرس سقفاً للديون التي يمكن رفعها دورياً. وفي 16 ديسمبر/كانون الأول 2021، رُفِعَ سقف الديون 2.5 تريليون دولار إلى 31.4 تريليون دولار، وكانت هذه أكبر زيادة بالدولار للدين القومي.

من يحمل ديون الولايات المتحدة إلى جانب الحكومات الأجنبية؟ ومن بين حاملي الديون الوطنية الأميركية الآخرين المصارف والمستثمرون الأميركيون، وحكومات الولايات والحكومات المحلية، وصناديق الاستثمار المشترك، وصناديق التقاعد، وشركات التأمين، والمستثمرون في سندات الادخار. وتمتلك وكالات وكيانات مختلفة داخل الحكومة الأميركية أيضاً ديوناً تُعرف بالدين الداخلي.

ما قيمة الدين القومي الأمريكي الحالي؟ وفقا لبيانات 23 يونيو/حزيران 2022، بلغ إجمالي الدين القومي للولايات المتحدة 30.4 تريليون دولار، بعد تجاوزه علامة 30 تريليون دولار لأول مرة في فبراير/شباط المنصرم. وفي نهاية 2019، تحديدا قبل جائحة كورونا، كان الدين الوطني يبلغ 23 تريليون دولار قبل أن يرتفع بعد عام واحد إلى 27.7 تريليونا. ومنذ ذلك الحين، زاد أكثر من تريليوني دولار.

ما سبب الارتفاع القوي للدين القومي الأمريكي؟

يُعزى سبب جموح الدين القومي الأمريكي إلى أن الحكومات تواصل الإنفاق بأكثر من الإيرادات التي تحصل عليها، وهذا ما يضطرها إلى إصدار المزيد من الديون لتغطية الفارق، علما أن الدين القومي يأتي نتيجة تراكم عجز الموازنة الفيدرالية، وأن كل برنامج إنفاق وتخفيض ضريبي يضيف إلى الدين ما لم يتم تمويل سداه من خلال اعتمادات جديدة.

ما الذي يدفع الصين إلى شراء السندات الأمريكية؟

لا تفرض الولايات المتحدة قيودا على من يمكنه شراء أوراقها المالية. وتستثمر الصين في ديون واشنطن بسبب التأثير الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه هذه الاستثمارات منخفضة المخاطر والمستقرة على اقتصادها.

ومن خلال الاستثمار في الأوراق المالية المقومة بالدولار، تزداد قيمة الدولار بالنسبة إلى قيمة اليوان الصيني. وهذا بدوره يجعل السلع الصينية أرخص وأكثر جاذبية من البضائع الأمريكية للمشتريين، كما يزيد المبيعات ويقوّي الاقتصاد.

<https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-5-%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA->

17 - التكافؤ بين الأجيال

يتعلق أحد الجدل الدائر حول الدين القومي بالمساواة بين الأجيال. على سبيل المثال، إذا كان جيل ما يحصل على فائدة من البرامج الحكومية أو فرص العمل التي تم تمكينها من خلال الإنفاق بالعجز وتراكم الديون، فإلى أي مدى يفرض الدين الأعلى الناتج مخاطر وتكاليف على الأجيال القادمة؟ هناك العديد من العوامل في الاعتبار:

مقابل كل دولار من الديون التي يحتفظ بها الجمهور، هناك التزام حكومي (سندات خزانة قابلة للتسويق بشكل عام) يتم احتسابه كأصل من قبل المستثمرين. تستفيد الأجيال القادمة إلى المدى الذي تنتقل إليه هذه الأصول. [117]

اعتبارًا من عام 2010، كان ما يقرب من 72 ٪ من الأصول المالية في حوزة أغنى 5 ٪ من السكان. يمثل هذا سؤالًا عن توزيع الثروة والدخل، حيث إن جزءًا بسيطًا فقط من الناس في الأجيال القادمة سيحصل على رأس مال أو فائدة من الاستثمارات المتعلقة بالديون المتكبدة اليوم.

إلى الحد الذي يكون فيه الدين الأمريكي مستحقًا لمستثمرين أجنبي (ما يقرب من نصف "الدين الذي يحتفظ به الجمهور" خلال عام 2012)، لا يتم استلام أصل الدين والفائدة مباشرة من قبل ورثة الولايات المتحدة. [117]

تشير مستويات الديون المرتفعة إلى ارتفاع مدفوعات الفائدة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف دافعي الضرائب في المستقبل (على سبيل المثال، زيادة

الضرائب، أو انخفاض الفوائد الحكومية، أو ارتفاع معدل التضخم، أو زيادة مخاطر الأزمة المالية). [90]

إلى الحد الذي يتم فيه استثمار الأموال المقترضة اليوم لتحسين الإنتاجية طويلة الأجل للاقتصاد والعاملين فيه، مثل مشاريع البنية التحتية المفيدة أو التعليم، قد تستفيد الأجيال القادمة.

مقابل كل دولار من الديون الداخلية الحكومية، هناك التزام تجاه متلقين معينين للبرنامج، وهي الأوراق المالية غير القابلة للتسويق عمومًا مثل تلك الموجودة في الصندوق الاستئماني للضمان الاجتماعي. قد تؤدي التعديلات التي تقلل العجز في المستقبل في هذه البرامج أيضًا إلى تطبيق التكاليف على الأجيال القادمة، من خلال زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق على البرنامج.

كتب الخبير الاقتصادي بول كروغمان في مارس 2013 أنه من خلال إهمال الاستثمار العام والفشل في خلق فرص العمل، فإننا نلحق ضررًا أكبر بكثير بالأجيال القادمة من مجرد تمرير الديون: "السياسة المالية، في الواقع، قضية أخلاقية، ويجب أن نخجل منها ما نفعه للأفق الاقتصادية للجيل القادم. لكن خطيتنا تتطوي على استثمار القليل جدًا، وليس الاقتراض كثيرًا". يواجه العمال الشباب بطالة عالية وقد أظهرت الدراسات أن دخلهم قد يتأخر طوال حياتهم المهنية نتيجة لذلك. تم إلغاء وظائف المعلمين، مما قد يؤثر على جودة التعليم والقدرة التنافسية للشباب الأمريكيين.

الملحق

الدين القومي لسنوات مختارة

GDP, \$Bln, BEA/OMB[1 24]	Public debt as % of GDP	Public debt, \$Bln, 1996-	Total debt as % of GDP	Total debt, \$Bln[121][12 2][123]	Fiscal year
est. 32.8	8.1%	2.65	8.1%	2.65/-	1910
est. 88.6	29.2%	25.95	29.2%	25.95/-	1920
est. 96.5	19.2%	18.51	19.2%	[125] 18.51/-	1927
est. 97.4	16.6%	16.19	16.6%	16.19/-	1930
-/98.2	43.6%	42.77	3.8-51.6%	42.97/50.70	1940
279.0	78.4%	219.00	92.0%	257.3/256.9	1950
535.1	44.3%	236.80	3.6-54.2%	286.3/290.5	1960
1,061	27.0%	283.20	5.0-36.0%	370.9/380.9	1970
2,792	25.5%	711.90	2.4-32.6%	907.7/909.0	1980
5,899	40.8%	2,400	4.4-54.8%	3,233/3,206	1990
10,150	33.9%	a 3,450	a 55.9%	a15,659	2000
10,550	31.6%	a 3,350	a 55.0%	a2 5,792	2001
10,800	32.7%	a 3,550	a 57.4%	a3 6,213	2002
11,300	34.6%	a 3,900	a 60.1%	a 6,783	2003
12,050	35.6%	a 4,300	a 61.3%	a 7,379	2004
12,850	35.7%	a 4,600	a 61.7%	a4 7,918	2005
13,650	35.4%	a 4,850	a 62.3%	a5 8,493	2006
14,300	35.3%	a 5,050	a 62.9%	a6 8,993	2007
14,800	39.4%	a 5,800	a 67.7%	a7 10,011	2008
\$14,450	52.4%	a 7,550	a 82.2%	a8\$11,898	2009
14,900	61.0%	a 9,000	a 91.0%	a9 13,551	2010
15,450	65.8%	a 10,150	a 95.6%	a10 14,781	2011
16,100	70.3%	a 11,250	a 99.7%	a11 16,059	2012
16,650		a 12,000	a 100.4%	a12 16,732	2013
17,350		a 12,800	a 102.5%	a13 17,810	2014
18,100		6]13,124	a 100.3%	a14 18,138	2015

18,550	6]14,173	a105.5%	a15 19,560	2016
\$19,250	6]14,673	a105.1%	a16\$20,233	2017
20,300	6]15,761	a106.0%	a17 21,506	2018
21,150	6]16,809	a107.4%	a18 22,711	2019
21,050		128.0%	26,938	2020
21,850		130.6%	28,529	2021 Oct. '20– Jun '21 only










18 - المالكون الأجانب لسندات الخزنة الأمريكية

المقالة الرئيسية: United States Treasury security

§ International

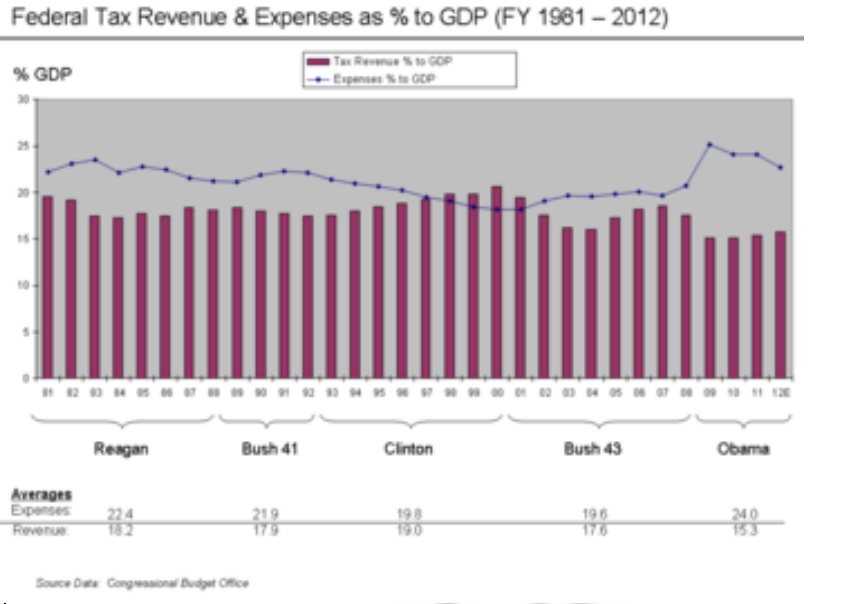
قائمة كبار المالكين الأجانب لسندات الخزنة الأمريكية، كما تسردهم

وزارة الخزنة الأمريكية (تحديث مسح يونيو 2021): [144]

Leading foreign holders of US Treasury securities as of June 2021			
Percent change since June 2020	Billions of dollars (est.)	Country or region	
+ 1%	1,277.3		اليابان
- 1%	1,061.9		الصين
+ 2%	452.9		المملكة المتحدة
- 2%	322.9		أيرلندا
+13%	301.8		لوكسمبورغ
+ 9%	270.1		سويسرا
- 6%	249.0		البرازيل
+ 7%	244.8		جزر كايمان
+17%	239.4		تايوان

	+ 4%	228.5	بلجيكا
	+21%	220.2	الهند
	-16%	219.2	هونغ كونغ
	+25%	188.1	سنغافورة
	+ 1%	1,926.1	other
	+ 2%	7,202.2	الإجمالي

احصائيات



19 - المستويات التاريخية لسقف الدين

تخلص البنوك المركزية الأجنبية من السندات 2016
 حكومات العالم تبيع 324 مليار \$ سندات خزانة أمريكية - أكبر
 انخفاض من 1978
 اليابان تصبح أكبر دائن للولايات المتحدة بقيمة 1.13 تريليون دولار،
 بعد أن تخلصت الصين من 40 مليار دولار من سندات الخزانة الأمريكية

في ثلاث سنوات ليبلغ قيمة ما تملكه من سندات الخزنة الأمريكية 1.12 تريليون دولار. هذا لا يعني أن اليابان اشترت المزيد من السندات، بل على العكس فقد تخلصت من سندات قيمتها 4 مليار دولار. وقد أدى هذا الصدود إلى رفع الاحتياط الفدرالي لسعر الفائدة على السندات الخزنة الأمريكية من 1.366% في يوليو 2016 إلى 2.564% في ديسمبر 2016، ويُتوقع أن يصل 3% في غضون شهور. وبدلاً من أن يجتذب سعر الفائدة المرتفع مشتريين صينيين، يتوقع الخبراء أن رفع سعر الفائدة سيجعل الصين تتخلص من المزيد من السندات! (وهو ما أراه معاكس للمنطق). [161]

https://m.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85_%D9%84%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9

20 - قراءة في الموازنة الحكومية الأمريكية لعام 2023

إبراهيم علوش - الميادين نت

لم يحل فلودومير زيلينسكي الأسبوع الفائت في العاصمة الأمريكية واشنطن صدفةً، إذ كان الكونغرس الأمريكي منقسماً بين الديمقراطيين والجمهوريين، حول مشروع موازنة عام 2023. وطالت خلافاتهم عدداً من القضايا مهددةً المؤسسات الحكومية بالشلل، وكان من بين تلك القضايا حجم الدعم المالي الأمريكي لحرب الناتو في أوكرانيا عام 2023. أراد الديمقراطيون موازنةً ماليةً أكبر للجهة الأوكرانية، وأراد الجمهوريون موازنةً أصغر، وكان البند المخصص لدعم نظام زيلينسكي

في مشروع الموازنة الفدرالية الأمريكية لعام 2023، المطروح على طاولة مجلسي النواب والشيوخ 50 مليار دولار في البداية .

جاء الضغط لإقرار مشروع الموازنة، المتأخر إقرارها أصلاً فكان يفترض أن تبدأ السنة المالية في 1 تشرين الأول / أكتوبر، من جانبين: الجانب الأول، أن الجمهوريين سيصبحون الأغلبية في مجلس النواب العام المقبل، بعد أن ربحوا الانتخابات النصفية بأغلبية ضئيلة، ما يرجح كفة الميزان إلى جانبهم، فهم لم يكونوا مضطرين لإقرار مقترح موازنة جرى الكشف عن تفاصيلها النهائية قبل ثلاثة أيام من التصويت عليها فحسب، وبلغ عدد صفحاتها 4155 صفحة .

أما الجانب الثاني، فهو أن عاصفةً ثلجية كبيرة كانت على وشك الإطباق على واشنطن والولايات المتحدة عموماً، وكان النواب تحت ضغط عامل الزمن للبت في موازنة العام المقبل، موافقةً أو رفضاً، حتى يعودوا إلى ولاياتهم لقضاء فترة الأعياد مع عائلاتهم وفي دوائرهم الانتخابية .

سارع زيلينسكي إلى واشنطن، في زيارته الأولى خارج أوكرانيا منذ العملية الروسية الخاصة في شباط / فبراير الفائت. فالفرصة لا تعوض، وكان أهم بند في زيارته إلى الولايات المتحدة مخاطبة جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ للمطالبة بـ 50 مليار دولار، في حين أن كل الموازنة العسكرية الروسية لعام 2021، بحسب موقع "معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام"، بلغت 68.4 مليار دولار .

لعبت الدولة العميقة لعبة شق الجمهوريين، الذين دفع بعضهم باتجاه تأجيل البت في موازنة عام 2023 ريثما يصبحون أغلبية في الكونغرس في العام المقبل، ووافقت إدارة المعركة، من جهة الحزب الديمقراطي

المسيطر حتى الآن، على تضمين كثير من طلبات النواب والشيوخ الجمهوريين على الصعيدين الأمريكي والمحلي في الموازنة، وجرى تخفيض الدعم المقترح لأوكرانيا إلى 45 مليار دولار (44.9 مليار تحديداً)، وتعويض بعض الفارق بـ"مساعدة أمنية" بقيمة 1.85 مليار دولار تقدمها إدارة بايدن لنظام زيلينسكي تتضمن منظومة صواريخ "باتريوت" و"مقذوفات ذكية" للمقاتلات الأوكرانية، تضاف إلى نحو 50 مليار دولار من الدعم العسكري والمالي و"الإنساني" التي قدمتها إدارة بايدن عبر عام 2022، ما عدا ما قدمه الأوروبيون .

لم تحدث المساومات بين الجمهوريين والديموقراطيين في موازنة عام 2023 لتمرير "حزمة دعم أوكرانيا" فحسب طبعاً، بل من أجل استغلال الفرصة الأخيرة لتمرير أجندة الديموقراطيين حول كثيرٍ من الأمور الأخرى أيضاً قبل حلول موعد انتخابات مجلس النواب مجدداً في 2024/11/5 . وافق الديموقراطيون على مطلب الجمهوريين التقليدي إضافة 45 مليار دولار إضافية للموازنة العسكرية، فوق الحد الأقصى الذي طلبه البنتاغون أصلاً، لتصل الموازنة العسكرية الأمريكية لعام 2023 إلى 858 مليار دولار، وكانت 780 مليار دولار للسنة المالية 2022 . وتضمنت الموازنة العسكرية 11.5 مليار دولار لتعزيز القوة العسكرية الأمريكية في منطقة المحيط الهادئ، ونحو نصف مليار دولار للإنفاق في العراق والمنطقة الشرقية من سورية .

وافق الجمهوريون، بالمقابل، على مطلب الديموقراطيين تمرير حزم من الإنفاق الاجتماعي (التي تتعهد بها شركات خاصة في كثيرٍ من الحالات)، ويعدها الجمهوريون تقليدياً هدراً للموارد الاقتصادية وتشويهاً

لآلية عمل السوق. ووصلت فاتورة تلك البرامج مع موازنات الوزارات المختلفة والشرطة والأجهزة الأمنية والجهاز القضائي والمساعدات الخارجية إلى 772 مليار دولار، وذلك تحت بند "الإنفاق غير العسكري" في البرامج المقدرة سنوياً .

على الهامش، انتزع نوابٌ كثُر، فردياً، موازنات مشاريع في دوائريهم الانتخابية، تعزز فرص إعادة انتخابهم، مقابل موافقتهم على مشروع موازنة 2023 بالجملة، في بازار "قانوني" لشراء أصواتهم مقابل مشاريع فيدرالية في ولاياتهم على حساب دافعي الضرائب .

على سبيل المثال، تمكن السناتور ريتشارد شيلبي، من الحزب الجمهوري، من تضمين نحو 762 مليون دولار لولاية آلاباما التي ينحدر منها في مشروع موازنة عام 2023، وتمكن السناتور باتريك ليهي، من الحزب الديمقراطي، من تضمين 212 مليون دولار في مشروع الموازنة لولايته فيرمونت، وكلاهما خدم في لجنة الموازنة في مجلس الشيوخ بالمناسبة، وكلاهما على وشك التقاعد لتماديهما في الثمانينيات من العمر، وسيخلف شيلبي في مجلس الشيوخ مديرة مكتبه كايتي بريث، وسيخلف السناتور ليهي زميله في الحزب الديمقراطي بيتر ولش، والعبرة في جبروت ما يسميه الأمريكيون "الآلة الانتخابية" للحزبين التي تدور مثل هذه الوجوه وغيرها .

النزعة البنيوية للديمقراطيات الليبرالية لزيادة الإنفاق وعجز الموازنة أنتجت هذه الصيرورة موازنة سنوية متضخمة أكبر بكثير مما طلبته إدارة بايدن في ربيع العام الجاري، ليحال الفارق إلى عجز الموازنة السنوي، بطبيعة الحال، ومن ثم إلى الدين العام الأمريكي المتضخم أصلاً .

وهي رفاهية أمريكية "استثنائية" ترتبط بأمرين:

(1) الثغرة البنوية في الديمقراطيات الليبرالية عموماً؛ فهي تقوم على تدوير المقاعد وتغيير وجوه "ممثلي الشعب" في استعراض لا ينتهي من المهرجانات الانتخابية. ويخدم عضو مجلس النواب الأمريكي عامين فحسب، فهو منخرط في حملة انتخابية دائمة فعلياً، ما يدفعه لإنفاق أقصى ما يستطيع إنفاقه من الموازنة العامة في دائرته لاسترضاء ناخبيه اليوم لتحسين فرص إعادة انتخابه غداً، فإن رسب في الانتخابات، يتحمل غيره مسؤولية سداد ما أنفقه بالأمس، وإن نجح، فإن عبء سداد الإنفاق الفدرالي في دائرته الانتخابية يتوزع قومياً وعلى المدى البعيد، ولا تتحمل عبئه دائرته الانتخابية وحدها في الغد المنظور .

والأفضل لمثل ذلك المرشح الدائم الإنفاق بالدين العام، الذي تتحمل مسؤوليته أجيال مقبلة لم تولد بعد، أجيالاً لن تدخل في عداد المؤهلين للتصويت قريباً، وبالتالي لن تهدد وضعه انتخابياً. وتزداد مثل تلك المشكلة تعقيداً مع وجود رئيس جمهورية مقيد بمدتين فحسب، طول الواحدة منهما أربع سنوات، ما يزيد من حافزه للإنفاق العام بصورة جنونية لأن غيره سوف يتحمل مسؤولية سداد الدين من بعده .

(2) أفضلية الدولار الأمريكي كعملة مطلوبة عالمياً لأغراض الادخار والاستثمار والتجارة والتداول، ولولا ذلك لما أمكن للمشرع الأمريكي أن ينفق بلا حساب من دون خوف من انهيار الدولار أو إفلاس مؤسسات الدولة .

وبات يهدد هذه الوضعية اليوم طبعاً صعود القوى المستقلة عالمياً وإقليمياً، والتداول بغير الدولار، وإمكانية نشوء حيز اقتصادي عالمي خارج

عن الهيمنة الأمريكية .وهناك الكثير من الديمقراطيات الليبرالية حول العالم، وكلها تنتج بنويًا النزعة ذاتها لانفلات المسؤولين المنتخبين بالإنفاق غير المقيد وبمراكمة الدين العام، لكنّ الدول الإمبريالية وحدها تتمتع بـ"امتياز" الانغماس في تلك الرفاهية حتى أذنيها، مع أقل قدر ممكن من الضرر على اقتصادها ومؤسساتها. ويكبر ذلك الامتياز بالضرورة بحسب موقع تلك الدولة ومرتبته في هرم المنظومة الإمبريالية العالمية التي تتربع الإدارة الأمريكية على رأسها .

وليس صحيحاً طبعاً أن مصلحة "السياسي" في إعادة انتخابه في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية توجه الموارد العامة تلقائياً بصورةٍ مثلى اقتصادياً، بحكم وجود منافسين له، على غرار ما يفترض أن تفعله "اليد الخفية" من توجيه أمثل للموارد الاقتصادية في سوق أدم سميث الحرة، بحسب الأيديولوجيا الليبرالية، إذ إن منافسيه لن ينتحروا انتخابياً بنقد مشاريع فدرالية تدر الدولارات والوظائف على أهل الدائرة الانتخابية، حتى لو كانت قليلة الأهمية من المنظور القومي، بل قد ينتقدون نائب الدائرة أو ممثلها إذا قصر باستجلاب مثل تلك المشاريع، والحصيلة العامة هي حفلٌ متواصلٌ من الإنفاق والدين العام المتصاعد، ولا سيما مع وجود حافز لدى النواب والسيوخ لـ"حك ظهور بعضهم البعض" على طريقة: "مرر مشروعك كي أتمرر مشروعك".

ولا ينفي ما سبق طبعاً إمكانية انتشار ظواهر الفساد وسوء الإدارة في الأنظمة غير الديمقراطية وغير الليبرالية على نطاقٍ واسعٍ بآليات ذات طبيعة مختلفة، لكنّ محاولة تصوير الديمقراطيات الليبرالية بأنها تريق لكل مشاكل الإدارة العامة في العصر الحديث تكذبه الوقائع والإحصاءات،

المنظومة السياسية الأمريكية نموذجاً. ولولا الامتياز الإمبريالي الذي يتيح لبعض الدول أن تنفق أكثر بكثير مما تتيحه مواردها الذاتية لانكشفت عوراتها الإدارية والسياسية على الملأ، ولأفلست وانهارت عملتها . ولعل أكبر مثال على هذا القول تضخم الموازنة الفيدرالية الأمريكية لعام 2023 بصورة مفتعلة، لتمرير أجنداث خاصة وفئوية، على الرغم من الخطر المائل من تضخم الدين العام الأمريكي، إلى أكثر من 31.4 ترليون دولار، الشهر الفائت، في ظل نشوء أقطاب منافسة للهيمنة الأمريكية وبالتالي للدولار الأمريكي .

لمحة عن الموازنة العامة الأمريكية

يمكن تقسيم الموازنة العامة الأمريكية، على المستوى الفدرالي، إلى ثلاثة بنود:

(1) البرامج الإلزامية المستحقة بموجب قوانين مثبتة، وعلى رأسها قانون الضمان الاجتماعي، الذي ينص على راتب شهري للمتقاعدين على أساس معادلات محددة، وقانون العناية الطبية Medicare ، الذي ينص على العناية الطبية بالمتقاعدين، وقانون المساعدة الطبية Medicaid ، الذي ينص على تزويد الأقل دخلاً بتأمين صحي، وقانون حقوق المتقاعدين العسكريين Veterans Benefits ، إلخ... وبلغت قيمة هذا البند 4.8 ترليون دولار في موازنة سنة 2021 .

(2) البرامج المقدرة سنوياً على أساس الحاجة أو الضرورة، وعلى رأسها الموازنة العسكرية والإنفاق على البنية التحتية والتعليم والوزارات المختلفة وهيئاتها، وعلى الجهاز القضائي، وعلى الشرطة والأجهزة الأمنية (بلغ عدد أفراد الشرطة والأجهزة الأمنية الأمريكية عام 2022 أكثر من 900 ألف

موظف، ما عدا موظفي البنتاغون الذين يبلغ عددهم 1.358 مليون موظف غير الاحتياط)، إضافة إلى الإنفاق على البرامج الخارجية ومشاريع زعزعة الأنظمة وإحداث الثورات الملونة إلخ... وبلغت قيمة بنود البرامج المقدرة سنوياً في موازنة عام 2021 نحو 1.6 ترليون دولار. (3) فوائد ديون الحكومة الفدرالية البالغة 31.4 ترليون دولار عام 2022، وبلغت قيمة هذا البند في موازنة عام 2021 أكثر من 352 مليار دولار.

لا يستطيع المشرعون طبعاً العبث في قيم البرامج الإلزامية أو فوائد الديون إلا إذا عدلوا القوانين التي تنظمها، ولذلك يتركز الصراع بين الجمهوريين والديموقراطيين على ذلك الجزء من الموازنة العامة الذي يتناول البرامج المقدرة سنوياً، أي موازنات الجيش والأجهزة الأمنية والشرطة والبرامج الخارجية مقابل موازنات البنية التحتية والتعليم والوزارات المختلفة. وهو ما طلب له الرئيس بايدين 1.47 ترليون دولار في ربيع العام الجاري، وما أقر له الكونغرس 1.7 ترليون دولار أخيراً للسنة المالية 2023، وهو ما ركزت عليه وسائل الإعلام، مع أنه لا يمثل سوى ربع الموازنة العامة الفيدرالية، لكنه الربع الذي يدور حوله معظم الصراع فعلياً. وقد حُلّ الصراع بزيادة الإنفاق على البرامج المقدرة سنوياً نحو ربع ترليون دولار، فوق ما طلبه بايدين، لإرضاء جميع الأطراف، مع كثيرٍ من الحوافز المالية للمؤلفة قلوبهم...

كذلك لا تمثل الموازنة الفدرالية كامل الموازنة العامة الأمريكية، إذ إن هناك موازنات الولايات والبلديات أيضاً، وبلغت موازنات الولايات الأمريكية مجتمعة 1.17 ترليون دولار للسنة المالية 2022، ويقدر أن تبلغ 1.16

ترليون للسنة المالية 2023، أكبرها موازنة ولاية كاليفورنيا التي بلغت
286.5 مليار دولار للسنة المالية 2022-2023.

عقب أخيل المالية العامة الأمريكية

تتكون المالية العامة في أي دولة من 3 عناصر: أ - النفقات، ب - الإيرادات، ج - الموازنة. ومن البديهي أن ما يحدد إذا كانت الموازنة العامة في حالة عجز أو فائض أو توازن هو الفرق بين الإيرادات والنفقات في كل سنة مالية .

أما إذا قسمنا كلاً من تلك العناصر الثلاثة على الناتج المحلي الإجمالي GDP ، فإننا نحصل على نسب كل عنصر من تلك العناصر من حجم الاقتصاد، وهو مؤشر مهم لعدة اعتبارات من أهمها أن نسبة النفقات أو الإيرادات الحكومية (وأساسها الضرائب) من الناتج المحلي الإجمالي يدل على مدى تدخل الدولة في الاقتصاد، أو نسبة الموارد في الاقتصاد التي يتم توجيهها عبر الدولة، لا عبر السوق. وبالتالي، تشكل تلك النسبة مؤشراً على مدى ليبرالية النظام الاقتصادي.

يسجل، على هذا الصعيد، أن نسب الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعت إلى 35% منذ الأزمة المالية الدولية عام 2008، وأنها بلغت 40% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009، لتعود للانخفاض تدريجياً إلى 34% أو 35% بين الأعوام 2014 إلى 2019، ولتعود للارتفاع مجدداً عام 2020 إلى أكثر من 46% عام 2020 و44% عام 2021، وهي نسب لم تبلغها المالية العامة الأمريكية منذ سني الحرب العالمية الثانية.

نشير، على سبيل المقارنة، أن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الصين، الاشتراكية، التي يحكمها حزب شيوعي، بلغت نحو 37% فحسب في عام كورونا، عام 2020، وأن تلك النسبة بلغت نحو 39% في روسيا في العام ذاته. وهذا يعني أن نسبة تدخل الدولة في الاقتصاد، بناءً على هذا المؤشر وحده، هي أكبر في الولايات المتحدة منها في روسيا والصين، وهي من مفارقات الديمقراطيات الليبرالية التي تنتج بنوياً تسارعاً في الإنفاق العام. ولا يؤخذ ذلك المؤشر وحده طبعاً، إذ لا بد من أخذ حجم القطاع العام بعين الاعتبار، وهو أكبر بكثير في روسيا والصين طبعاً منه في الولايات المتحدة بالنسبة إلى حجم الاقتصاد.

نلاحظ، في المقابل، أن نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية بالكاد تجاوزت 30% عام 2020، وأن نسبة الضرائب بأنواعها من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بالكاد بلغت 26.6% خلال عام 2021، وهذا يعني أن نمو الإنفاق الحكومي كان أكبر وأسرع من نمو الإيرادات الحكومية، ما يعني أن نمو العجز السنوي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، شهد دورتين كبيرتين، الأولى بين عامي 2008 و2013، من جراء الأزمة المالية الدولية، والثانية أكبر منها حول سنة كوفيد-19.

يؤدي تراكم العجوزات عبر السنوات المالية إلى تراكم الدين العام طبعاً، وتشكل نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً جوهرياً للملاءة المالية للدولة، ولمدى الثقة بعمليتها على المدى البعيد. ويشار إلى أن الدين العام الأمريكي احتاج 9 سنوات ليقفز من 10 ترليونات عام 2008 إلى

20 ترليون دولار عام 2017، ثم احتاج إلى 5 سنوات فحسب ليقفز أكثر من 11 ترليون آخر مع عام 2022 إلى 31.4 ترليون والحبلى على الجرار، وهو أكبر دين عام في العالم قاطبةً .

بلغت نسبة الدين العام الأمريكي 100% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013، قفزت إلى أكثر من 105% عام 2016، ثم إلى أكثر من 128% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، إلى أكثر من 137% عام 2021، إلى أكثر من 138% عام 2022. وهو مؤشر خطير في حجمه وتصاعده، ويعبر إما عن تأخر الدولة وتخلف اقتصادها، أو عن إفراطها في أمرها عن سوء إدارة وتقدير، والأصح، في الحالة الثانية، أنه يعبر عن أزمة بنيوية لا تنافس الولايات المتحدة فيها إلا ديموقراطيات ليبرالية مثل اليونان وإيطاليا واليابان. وكلما سحب البساط من تحت أقدام الدولار عالمياً، كلما انعكست هذه المشكلة أمريكياً بكل أبعادها .

https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02GN7nMWjssWwAbjdnT2ynGfub66d4STzh3oMKbVnRvMVR1mDA6PEPL8CfKdPdwVDAI&id=100041762855804

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

